جامعة ابن خلـــدون ــ تيارت ــ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقــدمة لنـــيل شـــهادة مـــاستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

صناعة التمويل المصغر ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية

ــ دراســة تحليــلية مقــارنة ــ

من إعداد الطالبة:

بن نهار سارة

إشراف الأستاذ:

الدكتور: بربار نورالدين

السنة الجامعية : 2020/2019

جامعة ابن خلـــدون ــ تيارت ــ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقــدمة لنـــيل شـــهادة مـــاستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

صناعة التمويل المصغر ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية

ــ دراســة تحليــلية مقــارنة ــ

من إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بن نهار سارة الدكتور: بربار نورالدين

مقدمة أمام اللجنة المشكلة من السادة الأساتذة:

د . عيسى آيت عيسى	أستاذ محاضر قسم " أ"	جامعة تيارت	رئيسا.
د . بربار نورالدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا.
د . لكـــحل الأمـــين	أستاذ مساعد قسم "ب "	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية : 2020/2019

الملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في إحداث العملية التنموية بأبعادها المختلفة مع التركيز على البعد الاقتصادي ونظرا لكون عنصر التمويل الركيزة الاساسية في أي عملية تنموية استهدفت دراستنا تحليل دور الوكالة الوطنية لتسيير المصغر واسهاماتها في التنمية من خلال عرض بعض المؤشرات كالمساهمة في خلق مناصب العمل وحجم القروض الممنوحة....الخ ، وفي نفس اطار الدراسة تم عرض تجربة الفيتنام في التمويل المصغر الرامي للقضاء على الفقر من خلال تحليل تجربة البنوك المتنقلة وتبيان آثارها الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توجه المصارف الجزائرية إلى طرح منتجات التمويل المصغر التي تعتبر أداة ناجحة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية ، وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من التجربة الفيتنامية المتعلقة بالبنوك المتنقلة قصد تفعيل التنمية الاقتصادية فيما يعرف بمناطق الظل في الجزائر التي تتميز بالهشاشة وغياب التنمية.

الكلمات المفتاحية : التمويل المصغر ، الفقر ، البنوك المتنقلة ، تجربة الفيتنام ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اهـــــــــداء

لك الحمد و الشكر ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك فسبحانك لم تبخل علي بأي شيء سألتك فيه فكنت أنت المستجيب فالحمد لله الذي هدانا لإتمام هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على أعظم و خير موجه للبشر امام الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كان لهما الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاهما الله الجزاء الأوفر الوالدين الكريمين ، وإلى جميع أفراد عائلتي ، وكل معارفي وأصدقائي .

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حمدا و ثناء اولا و أخيرا إلى الله عزوجل على جزيل نعمه و كريم فضله .اختص بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور بربار نور الدين لقبوله الإشراف على هذه المذكرة و لعدم بخله علي بنصائحه و إرشاداته و آرائه القيمة ووقته الثمين رغم انشغالاته شكرا جزيلا . و ما لي إلا ان أدعو من المولى العلي القدير ان يجازيه عنا خير الجزاء .

كما اتقدم بجزيل شكري إلى كل من ساعدني في إخراج هذا العمل في حلته النهائية و لو بكلمة تشجيع.

و الشكر موصول إلى السادة الأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث كل باسمه.

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحتـــــــويات

الملخص		
الإهداء		
شكر و العرفان		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة عامة		(أ- و)
الفصل الاول :صناعة التمويل المصغر.....(1-29)		
المبحث الاول	**مفاهيم أساسية حول التمويل المصغر .....**	2
المطلب 01	نشأة وتطور التمويل المصغر.....	02
المطلب 02	تعريف التمويل المصغر	04
المطلب 03	أهمية ومبادئ التمويل المصغر	09
المبحث الثاني	**منتجات التمويل المصغر – خصائصها وتصنيفاتها.....**	14
المطلب 01	خصائص التمويل المصغر وشروط الاستفادة منه	15
المطلب 02	منتجات التمويل الاصغر.....	18
المطلب 03	تصنيفات التمويل الأصغر	21
المبحث الثالث	**التمويل الاصغر – العملاء – الخطوات – العقبات .....**	22
المطلب 01	عملاء التمويل الاصغر وخطوات الحصول عليه.....	23
المطلب 02	عوامل نجاح وأسباب فشل التمويل الصغير	26
المطلب 03	العقبات والتحديات التي تواجه التمويل الصغير	28
خلاصة الفصل الاول.....		29
الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية .....(30-63)		
المبحث الاول	**مفاهيم حول التنمية الاقتصادية .....**	31
المطلب 01	مفهوم التنمية الاقتصادية	31

المطلب 02	أهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها.....	35
المطلب 03	أبعاد التنمية الاقتصادية	37
المطلب 04	خصائص التنمية الاقتصادية وسياساتها	40
المبحث الثاني	**نظريات التنمية الاقتصادية .....**	44
المطلب 01	التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	44
المطلب 02	نظريات المراحل الخطية	46
المطلب 03	نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي	48
المطلب 04	النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية	49
المبحث الثالث	**مقومات التنمية الاقتصادية .....**	52
المطلب 01	مقاييس التنمية الاقتصادية.....	52
المطلب 02	مصادر التنمية الاقتصادية	54
المطلب 03	متطلبات التنمية الاقتصادية	56
المطلب 04	عوائق التنمية الاقتصادية	58
خلاصة الفصل الثاني	.....	60
الفصل الثالث : مساهمة التمويل المصغر في تحقيق التنمية –دراسة تحليلية مقارنة		
المبحث الاول	**التجربة الفيتنامية في القروض المصغرة للقضاء على الفقر والبطالة...**	62
المطلب 01	أسرار نجاح تجربة بنك أجريبنك.....	63
المطلب 02	تجربة الصيرفة المتنقلة في الفيتنام	65
المطلب 03	آثار الصيرفة المتنقلة في الفيتنام	66
المبحث الثاني	**تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .....**	67
المطلب 01	نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM...	67
المطلب 02	مهام و أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	70
المطلب 03	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	71
المبحث الثالث	**مساهمة الوكالة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.....**	73
المطلب 01	الخدمات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر..	73

المطلب02	تحليل مساهمة القرض المصغر في التنمية الاقتصادية بالجزائر.....	75
المطلب 03	الدروس المستفادة من التجربة الفتنامية في التمويل المصغر.....	79
خلاصة الفصل الثالث		81
خاتمة عامة .....**(82-86)**		
قائمة المراجع ..... **(87-95)**		

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور التمويل المصغر وأهم ملامح كل مرحلة	04
02	أهم خصائص مؤسسات التمويل المصغر الفعالة	16 – 27
03	مؤشرات مساهمة التمويل المصغر في التنمية بالجزائر إلى غاية 2020/06/30	78

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر.....	21
02	أنواع قروض التمويل المصغر.....	22
03	خصائص التنمية الاقتصادية	40
04	عوائق التنمية الاقتصادية	60
05	تطور نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر إلى غاية 2020/06/30	78

مقدمة عامة

مقدمـــــة :

حظي موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة بنقاش حاد واهتمام متزايد في الآونة الأخيرة في كثير من بلدان العالم بما فيها الجزائر التي سعت جاهدة لتحقيق التنمية في ظل الرهانات المأمولة و الأزمات الموجودة ، وقصد تجسيد هذه التنمية اعتمدت على تسطير برامج ومخططات تنموية قصد الوصول إلى الاهداف الانمائية المسطرة فمنذ فجر استقلال الجزائر يلاحظ الدارس للاقتصاد السياسي في الجزائر وجود عدد معتبر من البرامج والمخططات التنموية وإلى غاية يومنا هذا لكن الوضع التنموي في الجزائر يبقى مرهون بتطور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، ونظرا لكون التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباط وثيقا وجوهريا بالتمويل بمختلف أشكاله كونه الاداة التي تسمح بتنفيذ العديد من المشاريع وخلق الحركية الاقتصادية.

أغلبية الدراسات الموجودة في هذا المجال ترتكز على ابراز الدور الذي يلعبه التمويل البنكي في تمويل التنمية الاقتصادية ونظرا لكون التمويل البنكي موجه في غالبية الاحيان لفئات تتمتع بطابع الغنى الاقتصادي يعني مؤسسات هدفها تدعيم استثماراتها وهنا يطرح سؤال مهم كيف يمكن لنا مكافحة الفقر لدى الفئات الاكثر هشاشة؟ وهنا كانت العديد من المنظمات الدولية تبحث عن ايجاد بديل تمويلي مناسب للفئات التي تتسم بطابع الفقر من الناحية الاقتصادية وكانت فكرة التمويل المصغر أو التمويل الاصغر والذي من خلاله يتم منح قروض جد مصغرة لكنها تقيس الحاجيات الاساسية الذي يحتاجها الفرد في تحريك نشاطه فوجد فيا بعد مردود عالي لهذا النمط التمويلي في مكافحة الفقر وخلق مناصب عمل للعديد من افراد المجتمع العامل الي يعود بالإيجاب على مستويات التنمية الحقيقية . في هذا السياق سنحاول تحليل اشكالية رئيسية من خلال هذه الدراسة على النحو التالي :**ما مدى مساهمة التمويل المصغر في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟**

ولتحليل هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتمويل المصغر ؟ وهل له القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟
- ماهي مصادر التمويل المصغر في الجزائر؟ وما هو دور الذي يلعبه في إحداث العملية التنموية بالجزائر؟
- ما هو واقع التمويل المصغر بالجزائر ؟ وما آثره على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- هل الوكالة الوطنية لتطوير القرض المصغر هي الملاذ الوحيد لمنتجات التمويل المصغر بالجزائر؟
- ما هو مضمون التجربة الفيتنامية في صناعة التمويل المصغر ؟ وماهي الدروس التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لحالة الجزائر.

1- **فرضيات الدراسة** : انطلاقا من الإشكالية المطروحة ،و قصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية ،ارتأينا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية مسبقة سنخضعها للاختبار من خلال محاور الدراسة:

الفرضية الأولى : التمويل المصغر يهدف إلى خلق التنمية الاقتصادية التي تستجيب لتطلعات الفئة الاكثر حرمانا من المجتمع .

الفرضية الثانية : كلما كانت الموارد المالية متاحة كلما زادت فرص التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة : نجاح التجربة الفيتنامية راجع إلى تفعيل المفهوم الحقيقي للتمويل المصغر القائل أن التمويل المصغر هو التمويل المصحوب بالخدمات والمجاور للمستفيدين منه.

2-**أسباب اختيار الموضوع** : نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التمويل المصغر ودوره في مكافحة الفقر في الوقت الحالي جعلت من أسباب اختياره أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

الأسباب الموضوعية : وتتمثل في :

- ارتباط الموضوع بعمل مؤسسات ذات أهمية كبرى في المجتمع سواء على مستوى البنوك أو التعاونيات والتي تكتسي أهمية كبيرة في تسيير مختلف جوانب الحياة.
- معرفة مدى كفاية التمويل المصغر في الجزائر و ما هي الآليات و الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل تفعيل هذا النمط التمويلي لإحداث العملية التنموية.
- تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس .

الأسباب الذاتية : وتتمثل في :

- محاولة رفع مستوى كفاءتنا المنهجية و الموضوعية ، باعتبار ان الممارسة العلمية للبحث تثري معارفنا و تدربنا على التحكم في أدوات و أساليب البحث العلمي .
- الرغبة في معرفة الدور الحقيقي الذي يمكن ان يلعبه التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر .
- ربط بعض المفاهيم بما يحدث في محيطنا.

3-أهمية الموضوع : يكتسب هذا الموضوع أهمية متميزة حيث انه مرتبط بعمل مؤسسات ومنظمات تساهم في تحسين معيشة المواطن بشكل مستمر ودائم لفئة كبيرة من المجتمع تتسم بصفة الفقر من الناحية الاقتصادية قصد محاولة الارتقاء بقدرتها لتلبية حاجة المواطن و تحقيق التنمية الاقتصادية بفعالية ، وعلى ضوء التحولات السياسية و الاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون و الديمقراطية ، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية باعتبارها أساس التنمية الوطنية الشاملة ،خاصة موضوع التمويل المصغر و أثره على التنمية الاقتصادية لأنه يعد من المواضيع الهامة كونها تحدد طبيعة العلاقة بين المواطنين وسياسات الدولة الرامية للقضاء على الفقر وخلق مناصب عمل لفئات اجتماعية عديدة.

4-أهداف الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز النقاط التالية:

- دراسة التمويل المصغر بالتعرف على أهم أهدافه والاسس التي يقوم عليها .
- دراسة مفهوم الاقتصادية و معرفة أهم أبعادها و النظريات المفسرة لها.

- ❖ إبراز مختلف مصادر التمويل المصغر التي تستخدم في مكافحة الفقر وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية.
- ❖ إبراز أهم المعوقات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر وتحديد آليات مجابهة هذه المعيقات.

5- **منهج الدراسة :** في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي أثناء عرض المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري والتي من خلالها تم التعريف بمختلف متغيرات الدراسة كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة اسهامات التمويل المصغر في تمويل التنمية الاقتصادي بالجزائر من خلال تحليل الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتمويل القرض المصغر في تفيل التنمية الاقتصادية بالجزائر.

6- **أدوات الدراسة:** . حتى نتمكن من القيام بهذه الدراسة اعتمدنا المسح المكتبي للكتب والمجلات ومختلف المنشورات القوانين ، وكذا التقارير الصادرة من بعض الهيئات ذات الصلة وكذا بعض الدراسات في ملتقيات وطنية ودولية . أما فيما يخص دراسة الحالة فتم تحليل المعطيات المستسقاة من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير القرض المصغر.

7- **حدود الدراسة : وتشمل**

الحدود الزمنية : تشمل الفترة الزمنية بعد سنة 2000.

الحدود المكانية : على مستوى تراب الجمهورية الجزائرية

10- **صعوبات الدراسة :** من اهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذه الدراسة هي :

- ❖ اتساع مجال الموضوع وضع أمامنا صعوبة التعمق في كل جزئية و إعطائها الصياغة و الإيجاز.
- ❖ عدم امكانية الحصول على بعض المعلومات الكافية و اللازمة لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة ، حيث تكمن هذه الصعوبة في عدم الحصول على الوثائق او المعلومات التي تخدم موضوع الدراسة من قبل بعض الإدارات .

❖ صعوبة اقتناء الكتب و الدراسات السابقة مع خصوصية السنة الجامعية التي اتسمت بغلق الجامعات نتيجة انتشار فيروس كوفيد 19 (كورونا)

11- الدراسات السابقة : من خلال المسح المكتبي وفي حدود علم الباحثة تم رصد الدراسات التالية : سعد السعود فاتح ، زواقي نورالدين ، **مساهمة التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة للفترة (2011- 2017)** ، حيث تم من خلال هذه الدراسة محاولة تقييم الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في التنمية المحلية وتوصلت الدراسة إلى فعالية هذه الصيغة في تمويل الكثير من النشاطات الاقتصادية لا سيما فيما يتعلق بمجال الحرف والنشاطات النسوية وبرز ذلك من خلال حجم مناصب العمل التي استحدثت على الولاية الخاضة للدراسة.

12 – وصف هيكل البحث: قصد تحليل إشكالية الدراسة تم تقسيم العمل إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثم خاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات فيما يخص موضوع الدراسة . **تضمن الفصل الأول** عرض عام حول التمويل المصغر تضمن مفاهيم اساسية حول التمويل المصغر من خلال ابراز مفهومه وأنواعه وخصائصه وتصنيفاته و تضمن أيضا تحديد عملائه وتحديد عوامل النجاح وأسباب الفشل في هذه الصناعة وتم ابراز العقبات والتحديات التي تواجهها. هذه الصناعة. **بينما تضمن الفصل الثاني:** دراسة مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية إذ تم في البداية التعريف بالتنمية الاقتصادية وتحديد خصائصها وأهدافها ومقومتها ليتم فيما بعد تحليل وعرض أبرز النظريات التي تحكم التنمية الاقتصادية وتم في نهاية الفصل عرض مصادر تمويل التنمية ومقوماتها وابراز بعض العقبات التي تواجهها. **أما الفصل الثالث والاخير** فخصص لدراسة اسهامات التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة تحليلية مقارنة بين تجربة الفيتنام وواقع التمويل المصغر في الجزائر من خلال نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ليتم في الاخير تحديد آليات الاستفادة من التجربة المدروسة .

الفصل الأول:

صناعة التمويل المصغر

تمهيد:

يعتبر التمويل المصغر من السياسات المبتكرة لمعالجة الفقر وأثاره السلبية على استقرار المجتمع ، ونظرا لعدم فعالية آليات التمويل التي كانت تشرف عليها المنظمات الخيرية قصد مكافحة الفقر والحد من آثاره السلبية على المجتمعات فتم طرح فكرة التمويل المصغر قصد فتح الطريق أمام الأفراد الذين تم إقصائهم والمهمشين للوصول إلى الخدمات المالية من خلال ما يسمى بالتمويل المصغر أو الإقراض المصغر وهو مبدأ اقتصادي تم تجريبه في البلدان النامية بهدف تحقيق التنمية، هذه الصيغة فيما بعد أصبحت محل أنظار العديد من المنظمات والدول باعتبارها تستهدف شريحة مهمة من المجتمع.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع أومن حيث أهمية المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ومستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها التمويل الأصغر سيكون محور دراستنا في الفصل الاول بنوع من التفصيل.

المبحث الأوّل: مفاهيم أساسية حول التمويل المصغر:

تقديم القروض الصغيرة للأسر قصد التقليل من الفقر وذلك بهدف اعانة هذه الاسر على تجديد انشطة انتاجية او تنمية مشاريعهم الصغيرة وفي هذا الصياغ سيتم من خلال هذا المبحث دراسة بعض المفاهيم الأساسية للتمويل المصغر.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل المصغر

سيتم دراسة هذا المطلب في عنصرين أساسيين يتمثل الاول في نشأة التمويل المصغر ثم نقوم بعرض مراحل تطور التمويل المصغر.

أولا : نشأة التمويل المصغر :لقد ظهرت أول تجربة لتمويل المصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس ليتغالي◆ في سنة1976 بعد المباعة الكبيرة التي عرفها البلاد وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل سنة 2006 في فكرة في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون اراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مدفوعة الفوائد فاقترح فكرة القرض المصغر والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضرورة الضمانات عادة ما تطلبها البنوك التجارية والتي تؤدي الى استبعاد الفقراء عن المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم اي اصول تصلح ان تشكل ضمانات لها يحصلون عليه قروض ، قسم انشاء بنك جرامين سنة 1977 الذي قام بتمويل الفقراء في المجتمع بالرغم من اهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد بلغت نسبة النساء من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك بنسبة 95 % وقد اثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على ان الفقراء كانوا متفقين حيث انهم يرجعون المبلغ في اجاله ، ثم شهد التمويل المصغر انتشارا في باقي الدول الاخرى كأمريكا اللاتينية التي انشات بنك القرية Bank village وقد ضهر في بوليفيا عن طريق نيلسون، وفي إندونيسيا من طرف تيك ركيات وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الاصغر كالولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاخرى .[1] وبدا التطور التاريخي للتمويل الاصغر بالإقراض الودي بين الاصدقاء والاهل ،ثم ظهرت الجمعيات ثم المرابحون ، تجاز الرهن وظهرت اخير العديد من الهيئات الدولية والمنظمات التمويلة.

تعتمد منظمات التمويل متناهي الصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة، لكي تقدم تمويل قصير الأجل وبسرعة وبإجراءات بسيطة وبدون ضمانات تقريبا وأغلبها النساء، مع تفضيل

◆ محمد يؤنس من مواليد 1940 بمدينة شتاوجنغ حصل على دكتوراه من فاندر بيلت بولاية تينسي الامريكية وذلك بناء على منحة من مؤسسة فوليراين وكان استاد ورئيس القسم الاقتصادي في جامعة شيتاغونغ في بنغلادش عام 1972 قام بتدريس نظرية التنمية المعقدة حسب قوله وبدى له ان الاقتصاد التقليدي علم فارغ فترك الجامعة وانتقل الى القرى بنغلادش حيث الفقر والبطالة وتحصل على جائزة نوبل والعديد من الجوائز والتكريمات .

[1] خير الدين حمزاوي، **دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية دراسة حالة السودان**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص تمويل التنمية ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة السنة 2016/2017 ، ص52

الاقراض للمجموعات المتجانسة على أن يتم السداد على أقساط سريعة(أسبوعيا مثلا)، وتقوم منظمات التمويل الأصغر بتقديم القروض والمساعدات المالية المنشورة والخدمة والتدريب لكي تضمن سرعة السداد ونجاح المشروع.[1]

ثانيا : مراحل تطور التمويل المصغر: مرت مسيرة التمويل الأصغر العالمية بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول01: مراحل تطور التمويل المصغر وأهم ملامح كل مرحلة.

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل عام1950	- الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي وفي توفير التمويل الأصغر؛ - قيام التجار بالدور الاساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدون أقل.
المرحلة الثانية من 1950-1970	- الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون؛ - قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدون أقل.
المرحلة الثالثة من 1970 -1995	- التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية؛ - قيام بتجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل(بنك جرامين، بنك راكيان، بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية ومنظمات التطوعية بدور أقل
المرحلة الرابعة ما بعد 1995	- التوسع في التمويل الأصغر المبني على الاسس التجارية؛ - قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية ومنظمات التطوعية بدور أقل.

المصدر : خير الدين حمزاوي، مرجع سابق، ص ص: 53-54.

المطلب الثاني: تعريف التمويل المصغر: هناك العديد من المفاهيم والتعاريف التي أعطيت للتمويل المصغر سنقتصر على ذكر بعض منها وقبل ذلك سنقوم بعرض بعض

[1] كريمة ميلي، **التمويل المصغر وأليات تنفيذه في الجزائر (دراسة حالة وكالة دعم وتشغيل شباب بansej مسيلة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص : اقتصاديات البنوك وتمويل ، كلية علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية : 2014-2015، ص12.

المصطلحات المرادفة للتمويل فالتمويل المصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة تشمل التمويل الأصغر، التمويل الصغير، القرض المصغر، تمويل متناهي الصغر.[1]

-**التمويل الأصغر**" تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر[2]

- **يعرف التمويل الأصغر على أنه**" مجموعة من الخدمات المقترحة المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.[3]

يعرف التمويل الأصغر: على أنه منهجية اقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واستيراد قروض قصيرة الأجل لرأس مال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة.[4]

برنامج التمويل الأصغر" يعني توفير الخدمات المالية كالإقراض و الايداع والادخار الى تكييف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات.[5]

يعرف التمويل الصغير: أو المايكرو قياس في معناه البسيط هو" التسليف والادخار وتقديم خدمات مالية الأخرى مثل تحويلات الأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع...إلخ.

التمويل الأصغر" يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها جذب الأيدي المحلية ومن ثم اعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى. ويهتم التمويل الصغير بمقتضاه رسوم وأرباح في القروض حيث يتمكن من تغطية نقد ، حيث يتميز التمويل الصغير بتكلفة إدارية عالية تماثل تكلفة إدارة أكبر عدد من القروض الكبيرة.[6] **كما تعرف على انها القروض الصغيرة:** التي تم للأفراد القيام بإدارة عملا ذاتيا او البدء في تأسيس

---

[1] اصلاح حسن عبد العوض ،**ادارة التمويل الأصغر الدورة التدريبية الأولى(بنك السودان المركزي)**، ورقة بحثية، السودان، مايو، يونيو، 2008، ص3.

[2] عمران عبد الحليم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودوره في القضاء على الفقر والبطالة**، مداخلة حول الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، مسيلة ،2011، ص ص :2-3.

[3] المرجع نفسه ، ص3.

[4] تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مودز الجهات المانحة11مارس2003، ص 41.

[5] غيتيري ابو قاسم شمس الدين، **اثر القرض المصغر على نوعية حياة العائلات الريفية(دراسة تطبيقية لولاية تلمسان)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2017-2018، ص43.

[6] إصلاح حسن عبد العوض، **مرجع سابق**، ص ص:3-4.

عملا مدرا للدخل، ويمنح هذا النوع من الاقراض الصغير من قبل منضمات مستقلة غير هادفة للربح من خلال برامج تحسين الوضع الاقتصادي لشرائح من المجتمع او من خلال المؤسسات المالية التجارية.[1]

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية OCDE: التمويل المصغر بأن الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الاشخاص المهمشين الذين يتطلعون الى خلق فرص عمل خاصة بهم في ظل غياب أفاق مهنية اخرى والوصول الى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة.[2]

تعريف الشبكة الاوروبية للتمويل المصغر REM :التمويل المصغر على انه فتح طريق الوصول الى خدمات مالية للأفراد المستبعدين الذين تم اقصائهم، وتهدف هذه القروض الى تمويل وانشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الاحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبتالي فان هيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية . [3]

تعريف القروض المصغرة في الامم المتحدة: القروض المصغرة هي الاداة تحديد المبادرة الاقتصادية وهي اداة فعالة مع الفقراء من أجل تحقيق الكرامة و اعطاء معنى للحياة[4]

---

[1] مصطفى طويطي، ليديا الوزاني، **تجربة تمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMK** ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية العدد 7جوان 2017، جامعة البويرة الجزائر 19 جانفي – 24 مارس 2017، ص 3.

[2] ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر،** مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التوعلوم التسيير، جامعة مسيلة 16/15 نوفمبر 2011، ص2.

[3] حفاف سمية، **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة**، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة جامعة ورقلة2013–2014، ص10.

[4] المرجع نفسه ، ص11.

تعريف المكتب الدولي للعملBIT: التمويل المصغر يشير الى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات، والتي تتعلق بمبالغ صغيرة .[1]

تعريف القروض المصغرة في الجزائر طبقا للمرسوم الرئاسي : المتعلق بتطبيق الاجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو متخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديد على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتواجد واحتياجات نشاطات الاشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر الى احداث الانشطة بما في ذلك الانشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم الانطلاق المشروع والشراء المواد الاولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي)، و الشغل المنجز بمقر السكن و كذا النشاطات التجارية المنتجة[2].

يعرف المجلس الاستشاري لمساعدة الفقراء(CGAP): التمويل الاصغر بانه خدمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودي الدخل والفقراء بما فيها وذلك الاقراض و الادخار والتامين وتمويل الاموال.[3]

يعرف التمويل الصغير والاصغر بانه: تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض وادخار وتحويلات وتأمين...الخ) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة ومن اهم صفات برامج التمويل المستدام انها تنتظر للمستفيد من خدمات كعميل يحصل على خدمة مقابل رسوم محددة وليس كمتلف لمعونه، لذا فهي تسعى لتطوير خدماتها لتلبي احتياجات العميل بأسرع وقت ممكن.[4]

تعريف بنك التنمية الأسيوي للتمويل المصغر: يعرف التمويل المصغر بانه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض وخدمات الدفع والتحويلات

---

[1] امنة الكيتدحي، **قرض مصغر كوسيلة لتميل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمسيلة**، مذكرة ماستر في تخصص : المالية والتجارة الدولية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الموسم الجامعي : 2018/2017 ، ص28.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04–13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخ في 22 جانفي2004 **المتعلق بجهاز القرض المصغر** العدد02، ص03.

[3] تقرير حول **" صناعة التمويل الأصغر في مصر** ، الهيئة العامة للرقابة المالية "مصر أبريل، 2010، ص6.

[4] محمد فاتح عبد الوهاب العتيبي، **التعاونيات وبناء القدرات و التمويل الأصغر**، محاضرة مقدمة بمنتدى المحكمين الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ، الخرطوم 22 مارس2012، ص2.

المالية وتامين للفقراء والاسر محدودة الدخل والمشروعات المصغرة وتقدم خدمات التمويل المصغر عبر مصادر ثلاثة وهي مؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية مثل: المنظمات غير حكومية والمصادر غير رسمية مثل: مقرضي الاموال واصحاب المجال التجارية، ويعرف التمويل المصغر المؤسسي لأنه "يشمل خدمات التمويل المصغر التي تقدمها كل من المؤسسات الرسمية وشبه رسمية وتعرف مؤسسات التمويل المصغر لأنها مؤسسات نشاطها الرئيسي خدمات التمويل المصغر. [1]

يعرف بعض الباحثين والمختصين التمويل متناهي الصغر :أنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات يتعدد فيها العاملون من هيئات المانحة وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف.[2]

تعرف لجنة بازل في إحدى وثائقها التمويل متناهي الصغر كما يلي: التمويل متناهي الصغر يمكن اعتباره عموما على أنه نشاط مالي يمكن ان تستطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل الاقراض وقبول الايداعات التأمين وسداد المدفوعات وتحويل المبالغ المالية.[3]

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الاشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث انشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ويستخدم مصطلح التمويل الاصغر فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر، ويشمل التمويل الأصغر تقديم خدمات مصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي إلى جانب توفير التمويل لمنشأة الأعمال ، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الاسكان و قروض استهلاكية بل وحتى التأمين.

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن القول بأنّ التمويل الأصغر لا يمكن أن يكون ترياقا للحد من الفقر الذي يحتاج إلى عوامل مكملة لكل من جانب العرض والطلب، فهناك

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر**، الدار الجامعية الاسكندرية، ط1، 2013، ص ص : 65-66 .

[2] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر الأليات والأهداف و التحديات المحلية العربية للإدارة**، مجلة جامعة الدول العربية، المجلد 29، العدد01، يونيو2009، ص158.

[3] عمران عبد الحكم ، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر(دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائرNEA-PADSEL)**، مجلة العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، العدد16، 2016، ص ص401-402.

الحاجة إلى العوامل المكملة من جانب العرض كالبنية التحتية السليمة و مهارات تنظيم المشروعات الصغرى بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالطلب كإطار الاقتصاد الكلي المناسب و التجارة والصناعة بالإضافة إلى توفر روابط تدفق للأمام والخلف وفرص لخلق الوظائف.[1]

المطلب الثالث: أهمية ومبادئ التمويل المصغر : سنتناول من خلال هذا المطلب نقطتين أساسيتين في موضوع التمويل المصغر ويتعلق الامر بكل من أهمية صناعة التمويل المصغر من جهة ونتناول مبادئ التمويل المصغر من جهة أخرى.

أولا: أهمية التمويل المصغر: تتمثل أهمية التمويل المصغر في ما يلي:

- تخفيف الفقر والبطالة.
- رفع مستوى المعيشة.
- زيادة و ترشيد المدخرات المحلية.
- استخدام التكنولوجيا المحلية.
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.
- توفير تشكيلة السلع الاساسية بأسعار منافسة.
- توفير الخدمات وخدمات الانتاج.
- استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة.
- استخدام الخدمات المحلية.
- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.[2]
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة؛
- كما يعمل التمويل المصغر على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء المشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.

---

[1] موالدي سليم، **التمويل الاسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة: متطلبات استدامته وآليات تنميته لمحاربة الفقر في المجتمعات الاسلامية**، ص37.

[2] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة صندوق زكاة الجزائر)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013، ص02.

- أنه يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع و الخدمات خاصة فيما يتعلق منها بخدمات التغذية و التعليم والصحة.
- ويعمل على تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي كانت لها الكثير من الأثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الافراد؛
- الأهمية الاستراتيجية المستمدة من المشروعات المصغرة و الصغيرة في حد ذاتها على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي في توفير مناصب العمل وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.[1]

وفي هذا العدد لاحظت لجنة الجوع "المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة" أنّ توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات المتناهية الصغر في مختلف الدول النامية يؤدي إلى زيادة المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية، كما لاحظت الباحثة بمدرسة لندن الاقتصاد "كاثرين شاو" ما يلي: أن تركيز التمويل على قلة يعنيها في المجتمع يؤدي إلى دعم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع ، وأنّ الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات و الموارد هو تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر والتي تؤدي إلى زيادة الانتاج و العمالة وعدالة توزيع الدخل.[2]

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:[3]

الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم

[1] عمران عبد الحكيم، **مساهمة برامج التمويل المصغر في تحقيق الأهداف التنموية** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، صفافس، تونس، يومي27– 29 جوان 2013، ص ص : 03 – 04.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص185.

[3] بلاغ سامية ، **دور المؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، العدد12، مارس 2016، ص 69.

الهدف الاقتصادي: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد؛

الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود

وكذلك تتمثل أهمية التمويل الأصغر في ما يلي:[1]

- المساهمة في إيجاد البيئة القانونية لتطبيق أفضل الممارسات للإقراض متناهي الصغر.

– وضع السياسات الثابتة والأطر القانونية للتمويل متناهي الصغر وفق أحدث الأساليب العلمية والتطبيقات المعاصرة.

– تقديم تسهيلات وإتاحة الفرصة للفقراء للحصول على خدمات مالية وبصورة واسعة في المرونة والسير.

– دعم المؤسسات التمويلية التي تعمل في مجال تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر للفقراء.

– العمل على تجويد المعلومات حول مؤسسات التمويل متناهي الصغر العاملة بالمنطقة وتحسين طرق الحصول عليها.

ثانيا : المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر: وتتمثل هذه المبادئ في التالي:

1/2– الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية: يحتاج الفقراء مثلهم مثل الأخرين أي إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة ولا يحتاجون الفقراء إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار و التحويلات النقدية حسب أوضاعهم.[2]

2/2– التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر : إن الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، كما بجعل من الممكن للأسر الفقيرة للانتقال من مجرد

[1] عمران عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 04.

[2] بوزيد، **التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر(دراسة حالة الجزائر2005–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية ، جامعة العربي مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية: 2012–2013، ص 56.

البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم ثم إلى التخطيط للمستقبل و الاستثمار . في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أطفالهم.[1]

3/2- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء: يشكل الفقراء الأغلبية من السكان في معظم الدول النامية ، إلا أنّ العدد الأكبر من الفقراء مازالوا يفتقرون إلى القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية وفي بلدان كثيرة مازال ينظر التمويل الأصغر على أنه قطاع هامشي وعلى أنه بصورة رئيسية اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية، غير أنه لا يحقق كامل امكاناته إلا إذا تم إدماجة في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.[2]

4/2- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء: لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة، لا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية في حد ذاته، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة القابلة للاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء.[3]

5/2- التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية ومحلية دائمة: تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس مال ، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

---

[1] صدوقي منال، سعيد قوادري نعيمة، **إدارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة مابين2016-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة ،2017، ص04.

[2] طوايدية أحمد، **القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد16، يوليو 2010، ص21-22.

[3] المرجع نفسه، ص22.

6/2- لا يقدم التمويل الأصغر حلول دائما: فالتمويل الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف لأنّ الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد؛[1]

7/2- إنّ تحديد سقف لأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء: لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان إذا أنّ تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تقرضه البنوك، إن نموهم سيكون محدودا وغير أكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها؛

8/2- وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة: تسهم حكومات الدول بدورها في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، من ضمن أهم الأمور التي يتمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل بالغ الصغر حفاظا على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب غطاءات أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق، ببرنامج مع إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار؛[2]

9/2- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس مال الخاص لا أن تنافس معه: حيث يقدم المتبرعون الهيئات و القروض ورأس المال التمويل متناهي الصغر فيجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أنّ يستخدم لبناء مقدرة مقيمي القروض متناهية الصغر، وتنمية البنية

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الاستراتيجية**، ورقة بحثية لملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، كلية علوم اقتصادية و، تونس،27-29 جوان2013، ص ص : 4 -5.

[2] بن علية نور الهدى، جمعية فاطمة الزهراء، **مساهمة التمويل الأصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب(ANSEJ)والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)**، فرع ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص19.

الأساسية المساندة مثل مؤسسات التقييم، مجالس الاقراض، والمقرة على التدقيق ودعم التجربة.[1]

10/2- إنّ العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: حيث يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات وبدء من المؤسسات المالية لهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، الهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة.

يجب أنّ تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع، سواء العام أو الخاص على بناء المقدرة وليس نقط على رسم الأموال.[2]

11/2- يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه: وإنّ المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل لنسبة الفوائد، تسديد القروض، استرداد التكاليف)والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم) كلا من المتبرعين، المستثمرين، ومستثمر في البنوك، والعملاء يحتاجون هذه المعلومة للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.[3]

المبحث الثاني : منتجات التمويل المصغر – خصائصها وتصنيفاتها

التمويل الاصغر نتيجة الدور الذي لعبه في مكافحة الفقر والحد من ظاهرة البطالة الاجبارية لدى شريحة كبيرة من المجتمع أصبح محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية كما ورد في التعاريف المقدمة سابقا بالإضافة إلى اهتمام الكثير من بلدان العالم به قصد الحد من الفقر المدقع ومحاولة منها لخلق فرص عمل وتجلى ذلك من خلال اما إنشاء هيئات ووكالات حكومية تعنى بالتمويل المصغر أو من خلال توجيه البنوك وتشجيعها على طرح منتجات التمويل المصغر قصد تشجيع عملية التنمية المحلية ، ويتميز التمويل

[1] عمران عبد الحكيم، **تنظيم التجربة الجزائرية في مجال التمويل متناهي الصغر**، مرجع سبق ذكره،ص409.

[2] عصام محمد الليني، **انجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر من الاشارة الى التجربة بنك الاسرة السودان**، مجلة الدراسات الاقتصادية اسلامية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان ، المجلد 19، العدد01، 2013، ص3.

[3] المجموعة الاستشارية المساعدة للفقراء، برنامج التمويل الأصغر رقم06، يناير كانون الثاني، 2006، ص8.

المصغر بالعديد من الخصائص الذي تميزه عن انواع التمويلات الاخرى كونه يستهدف فئة تعرف بالأكثر فقرا من الناحية الاقتصادية وهو موجه لإنشاء مشاريع مصغرة جدا ولكن تدر الدخل العامل الذي يسمح بالقضاء على الفقر والبطالة الاجبارية . من خلال هذا المبحث نتناول خصائص التمويل المصغر وتصنيفاته كما نقوم بدراسة منتجات هذا النمط التمويلي.

المطلب الأول : خصائص التمويل المصغر وشروط الاستفادة منه: من خلال هذا المطلب سنركز على نقطتين اساسيتين الاولى تشمل الخصائص والثانية تتعلق بشروط الاستفادة التي وضعتها بعض الهيئات.

أولا : خصائص التمويل المصغر : خصائص إنّ معرفة خصائص وسمات التمويل متناهي الصغر أمر الضروري لابد منه لمعرفة مكان هذا التمويل لتحقيق التنمية من أجل وضع السياسات المتعلقة به، فهو يتميز بالخصائص التالية.[1]

- قروض تقدم بطرق بسيطة وتخص مبالغ صغيرة قصيرة الأجل متكررة باستخدام بدائل الضمانات، أو ضمان المجموعة أو المدخرات الالزامية.
- يعتمد منح القرض بشكل رئيسي على قدرة ورغبة الشخص المقترض على السداد وليس على الأصول التي يمكن أنّ تحتجز ان لم يقم العميل بالسداد وهناك من يرى الخصائص التالية:[2]
- يتم إجراء تقييم غير رسمي للمقترض، غالبا ما يستند إلى الاحاطة بالجوانب الشخصية اجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي للمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر و الأطول الاجل.
- تعتمد عملية الاقراض على شخصية المقترض كضمان، ويتم تقديم القروض فيها بصور متوالية تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أنّ يزداد حجمها، وذلك حسب تسديد العميل للقرض في تواريخ الاستحقاق، الكسب الثقة، وهذا ما نتج عنه انخفاض في نسبة تأخر في التسديد الخاص بمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

---

[1] هبة نصار، **الاطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر**، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية،1-3 مارس 2006، ص 2.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر**، مرجع سابق، ص 36.

- وجود جداول زمنية منظمة للسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على الأداء المقترضين.
- ارتفاع معدلات الفائدة بالمقارنة مع البنوك التقليدية وذلك لتغطية جميع التكاليف المصاحبة لبرامج التمويل متناهي الصغر.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة و التوقيت والقيمة.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- تعتبر مؤسسة التمويل متناهي الصغر اكثر عرضة لمخاطر التاجر وذلك لغياب الضمانات فاذا اهتزت ثقة العملاء باستمرارية تواجد خدمات التمويل مستقبلا ارتفاعهما مخاطر عدم السداد، حيث ان امكانية تحديد الفرص غالبا ما يكون هو ما يدفع المستفيد الى تسديد ديونه في الوقت المناسب.[1]
- وجود اجراءات لضمان جمع الأنشطة بصورة سريعة من خلال المنافذ الموجودة بالقرب من العملاء المتزنين، علما بأن العاملين بهذه المؤسسات يعيشون في نفس المناطق التي يعتاد فيها العملاء حيث يمكنهم من الحصول على المعلومات اللازمة حول العملاء المحتملين[2].

الجدول(2) أهم خصائص مؤسسات التمويل المصغر الفعالة

الخصائص	المحتوى
السرعة في تقديم القرض	يتوجب على المؤسسة التمويل المصغر تقديم القرض من خلال فترة معينة نظر لاحتياجات الفقراء الشديدة للأموال
ضمانات أو نقالات بسيطة	فالمفترض هنا ليس بمقدوره، توفير الضمانات لهذا تكتفي مؤسسة التمويل ببعض الضمانات الشخصية أو الجماعات أو بمعية الشخص...

[1] صالحي ناجية، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية اقتصادية في الجزائر دراسة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2019/2018 ص53.

[2] خير الدين حمزاوي، **دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

اجراءات بسيطة	على مؤسسة التمويل أن تقوم بتسيير الاجراءات لوضع نموذج واحد يقوم بإعادة موظف المؤسسة، نظرا لكون العميل لا يفهم النماذج والسجلات
فهم الاقتصاد المحلي	يجب على مؤسسة التمويل أن تحاول معرفة طبيعة النشاط الاقتصاد المحلي وطبيعة المنتجات وغيرها حتى تتمكن من تقديم الخدمات المالية المناسبة لذلك
التعامل اليومي مع العميل	يجب على موظفي مؤسسة التمويل الاستمرار في التوصل مع العملاء كزبائنهم في اماكن عملهم وعقد لقاءات دورية معهم ، حتى خارج ساعات الدوام ، اضافة الى تزويدهم بالنصائح والارشادات .
التركيز على المرأة	اقراض النساء يضمن أن انفاقهن للعوائد المحققة على تحسين اوضاع الاسرة من مأكل وملبس، صحة، تعليم، وغيرها من الاحتياجات .
قروض تكون قصيرة الاجل ومتدرجة	لتشجيع المقترض على سداد القروض بسرعة أو على أقساط (من اسبوعية) عند التأكد من قدرته على السداد بإمكان المؤسسة أن تمنحه قروضا أخرى ذات قيمة أكبر.

المصدر: رزايقية مريم، **التمويل المصغر كألية الاقلال من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عرض تجارب دولية** مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ، تسيير جامعة 08 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية: 2013-2014ص90

ثانيا: مقاييس (شروط) التأهيل للاستفادة من القرض المصغر: تتمثل في

- بلوغ سن 18 فما فوق: عندما يتم ايداع طلب الاستفادة من القرض المصغر، لابد أن يكون المستفيد بالغ السن 18 كحد ادنى ولا يشترط حد اقصى في السن، غير أنه وفيما يخص الحد الاقصى في السن يجب على المؤسسات المكلفة بتنفيذ الجهاز أن تدرس كل الملفات حالة بحالة مع الاخذ بعين الاعتبار المقاييس الاساسية .

- وضعية المترشحين: كفاءاتهم في خلق وتحقيق المردودية لنشاطهم مدة التسديد المحددة.

- المساهمة الشخصية في التمويل: لتمكنهم من الحصول على القرض المصغر، يجب على المستفيدين أن يساهموا في تمويل مشروعهم في حدود: 5% من الكلفة الاجمالية للنشاط بعنوان إحداث أنشطة، وهذا باقتناء العتاد الصغير والمواد الاولية اللازمة لانطلاق

المشروع. و يخفض هذا المستوى الى3% اذا كان المستفيد حائز على شهادة أو شبكة معادلة معترف بها، أو اذا أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.[1] ، تمثل 0.5 % من كلفة المشروع الاولوية حقوق الانضمام الى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(لضمان الاخطار المترتبة عن تسديد القرض البنكي). وهناك مجموعة من المقاييس الأخرى تتمثل في :[2]

- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة .
- مكان اقامة ثابتة.
- امتلاك خبرة فيما يتعلق بالنشاط المقترح.
- عدم الاستفادة من أي إعانة لأنشاء النشاط.
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد:

1- القرض للبنك.

2- مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الثاني : منتجات التمويل الاصغر : رغم أن التمويل الاصغر كان يعني بالأساس تقديم قروض صغرى في سنواته الاولى، إلا ان السنوات الاخيرة شهدة تطوير خدمات مالية جديدة لصالح الفقراء، وهذه الخدمات لا تختلف في مفهومها عن الخدمات المالية التي يحصل عليها غير الفقراء من البنوك و المؤسسات المالية الرسمية، وتتمثل فيما يلي:[3]

1/- الاقراض المصغر: يعرف الاقراض المصغر بأنه منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر من أجل القيام بمبادرة بمبادرات توليد الدخل التي يمكنهم من العيش دون مساعدات اقتصادية اضافية، ورغم أن القروض الصغرى كانت موجهة في بدايتها من أجل استعمالها في مشاريع توليد الدخل، إلا أنها مع مرور الوقت

[1] شرقي محمد نجيب المدعو الحاج، **دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال كلية حقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2018/12/13، ص57.

[2] أمنة شنيدحي، **القرض المصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،** مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] ايمان بوزيد، **التمويل الاصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 50-52.

أصبحت تقدم لتلبية مختلف احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل من دفع مصاريف التعليم والرعاية الصحية الى بناء المساكن وترميمها بل وأصبحت تستعمل في القروض الاستهلاكية.

2/- الادخار المصغر: لطالما أثيرت الأسئلة حول قدرة الفقراء على الادخار باعتبارهم أفقر من يدخروا لذا كان يتم استيعابهم بشكل ألي من خدمات الايداع التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، لكنه الواقع مخالف لذلك فالفقراء يدخرون كثيرهم وكذلك بطرق مختلفة تتلاءم مع الظروف معيشتهم فنجد أنهم يقومون بتربية الحيوانات مثلا ليقوموا ببيعها عند الضرورة في الحلي الذهبية، كما يحتفظون بالنقود في منازلهم أو يقومون باقتراضها لأفراد الاسرة أو يدفعونها إلى جامعي الودائع، بالإضافة الى هذا فإن العديد من الدراسات و الأبحاث والمشاريع أثبتت وجود ممارسات ادخارية بين الفقراء مثل مشاريع مبادرة اليوميات المالية بالهند وبنغلاديش وجنوب افريقيا ومشروع مايكرو سيف Micro Save)في شرق وغرب افريقيا ودراسات المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء[1].

3/- التأمين المصغر :التأمين المصغر المصمم لحماية الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض من المخاطر فبسبب انخفاض دنو لهم وعدم انتظامهم، فإنّ بعض الأزمات غير مؤقتة كالمرض يمكن أن تقضي المدخرات الفقراء أو تدفعهم إلى المزيد من الاقتراض و المديونية؛ ولذلك فإنّ الفقراء لا يحتاجون للحصول على تسهيلات الاقراض المصغر والادخار فحسب، بل يحتاجون إلى خدمات تأمينية تحمي أصولهم ومدخراتهم التي كونوها من خلال خدمات الاقراض و الادخار والتي يحصلوا عليها، ولقد تنوعت وتعددت منتجات التامين المصغر حول العالم، ولقد قام عارضوا هذه المنتجات في غالب الاحيان بتكييف منتجات التأمين التجاري الموجودة فعلا لتلاؤم طبيعة وظروف حياة الفقراء ومحدودي الدخل، وأكثر أنواع التأمين المصغر شيوعا بين الفقراء هي منتجات التأمين المصغر على الحياة والتأمين المصغر الصحي.[2]

---

[1] أمين قسول، **التمويل المصغر كألية لتحقيق أول الأهداف الانمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر والجوع بالبلدان النامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد4، 2011، ص ص: 92-94.

[2] إيمان بوزيد، **مرجع سابق**، ص ص :54-55.

4/- **خدمات تحويل الأموال:** رغم ارتفاع حجم المبالغ التي يقوم المهاجرون من الدول الفقيرة بتحويلات إلى بلدانهم و الذي يشكل في بعض الحالات10% من الناتج المحلي لبلدانهم حسب دراسة قام صندوق النقد الدولي، ورغم وجود قطاع بملايين الدولارات بتعامل بتحويل الأموال وتصل فيه هوامش الربح إلى مستويات مرتفعة تصل إلى30% إلا أنّ القليل فقط من مؤسسات التمويل المصغر تقدم خدمات التحويل المالي لصالح الفقراء ويعود السبب في ذلك الاساس على صعوبات التنظيمية الهادفة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب التي تواجهها أي مؤسسة ترغب في تقديم خدمات تحويلية الأموال حول العالم، إضافة إلى التكاليف المرتفعة التي تتطلبها تقديم خدمات تحويل الأموال في الوقت الراهن بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر.[1]

5/- التدريب و التعليم المالي للفقراء: مع ازدياد عدد المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ظهرت بعض المشاكل التي تواجه الفقراء ومؤسسات التمويل المصغر على حد سواء فقلة المعلومات و المعرفة المالية لدى الفقراء تصعب عليهم عملية الاختيار والمفاضلة بين المنتجات المالية المتاحة لهم، بل قد يكتفون بمقدم الخدمات الحالي الذي تعودوا على التعامل معه حتى ولو كان هناك خدمة أكثر ملائمة لهم متوفرة من مصدر لأخر، كما أنّ الازدياد الكبير في مؤسسات التمويل المصغر ومع غياب التنسيق وازدياد المنافسة بينها دفع بالعديد من الفقراء في إدارة المال و الأعمال كانت كارثية فيما يتعلق بقدراتهم على إعادة تسديد قروضهم، وعليه فقد أصبحت خدمة التعليم المالي للفقراء حول كيفية إدارة المال والأعمال والادخار والاقتراض والانفاق ضرورة حتمية ونوعا من الاستثمار المتبادل بين الفقراء ومؤسسات التمويل المصغر فالتعليم المالي والتدريب يساعد الفقراء على فهم خياراتهم المالية وإدارة أعمالهم بشكل أفضل.

[1] كريمة ميلي، **مرجع سابق**، ص29.

الشكل 01:أنواع الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر.

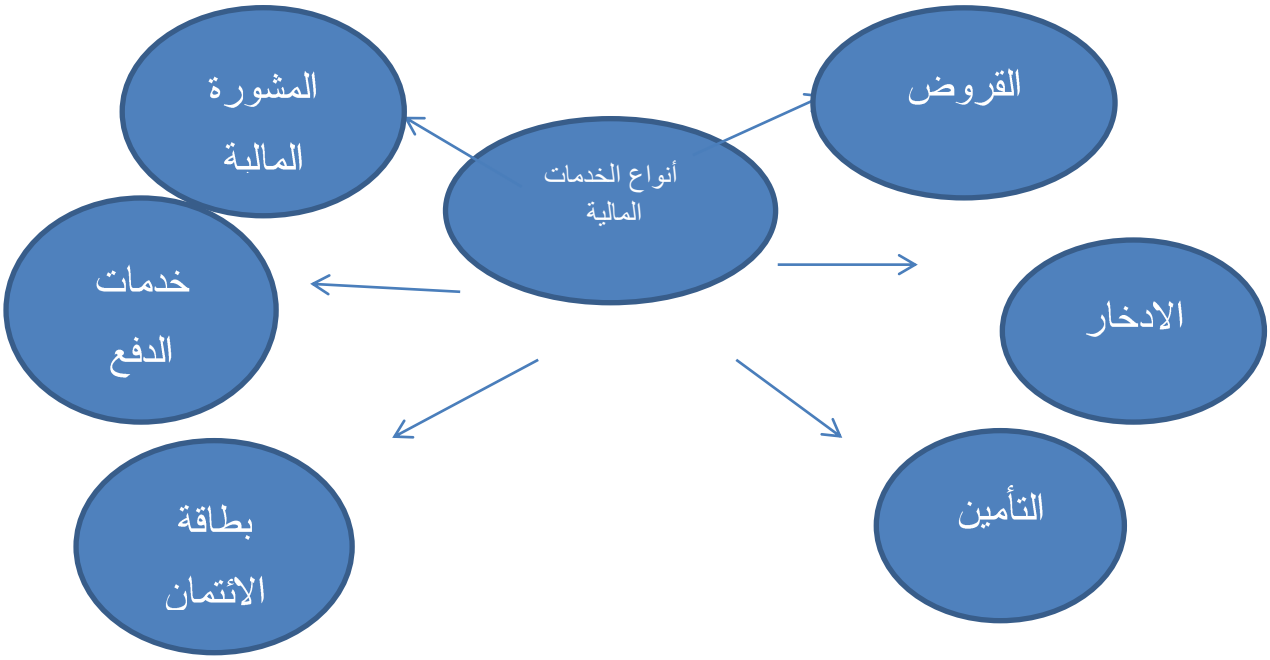

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خير الدين حمزاوي ، مرجع سابق، ص64

المطلب الثالث :تصنيفات التمويل الأصغر:

اهتمام التمويل المصغر يتمحور حول دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود ويأخذ التمويل المصغر عدة تصنيفات نوجزها في مايلي:[1]

1/- قروض فردية: تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات العميل لتمكينه من الإنفاق على مشروعه الصغير، كما يتم تقديم القروض لمدة واحدة بشكل غير متكرر على اعتبار أنّ:

- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.
- أنه قادر على إنشاء مشروع وتحقيق أرباح تمكنه من تسديد القرض وفوائده، مع ترك فائض يستطيع الانفاق منه علة نفسه وعلى أسرته مع استمرار المشروع في العمل.

[1] إيمان بوزيد، **أثر المؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية : 2015-2016، ص31.

2/- قروض فردية متدرجة: تشبه النوع السابق ولكن يمكن منح القروض للفرد أكثر من مرة حينما يثبت أنه قادر على سداد القرض الأول في هذه الحالة، حيث أنّ ثقة العميل قد زادت فإنه يمكن زيادة قيم القرض التالي وتتزايد القروض بالتدرج؛

3/- قروض جماعية: تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد(من05 إلى10أفراد) وذلك لتمويل المشروعات الفردية، يمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة جماعية كلها اي ان المجموعة ضامنة لأي فرد غير قادر على السندات ،ان تقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه (ثبتت هذه الطريقة ان ضغط مجموعة الافراد على الفرد المتاجر عن الحداد له بتأثير على قيام الفرد بتسديد نسبية من القرض وتلعب المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والادارية المشروع

الشكل 2 : أنواع لقروض التمويل المصغر

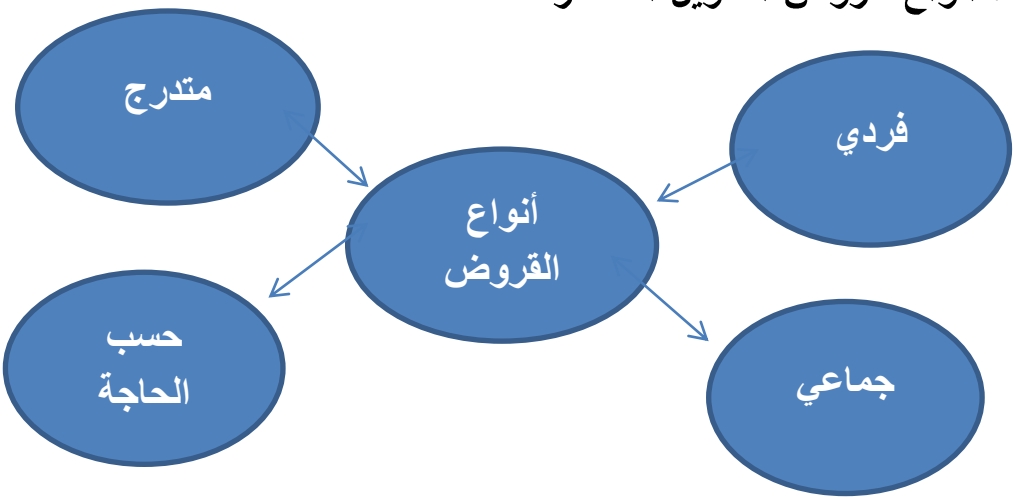

المصدر : من اعداد الطالبة .

المبحث الثالث : التمويل الاصغر – العملاء – الخطوات – العقبات

نظرا للدور البارز الذي يلعبه التمويل الاصغر فانه وجه لشرائح معينة سنتناولها من خلال هذا المبحث والذي يشمل على وجه الخصوص الفئات التي تتصف بالفقر من الناحية الاقتصادية أو ما يعرف بضعف المداخيل وسنركز على مختلف الخطوات التي يمر بها هذا النمط التمويلي وطريقة دراسة الجدوى وفي الاخير سنتطرق إلى أبرز

الصعوبات التي تقف أمام هذا النمط التمويلي وتحديد مختلف التحديات التي يجب ارسائها قصد تفعيل هذا النمط التمويلي.

المطلب الأول : عملاء التمويل الاصغر وخطوات الحصول عليه.

سيتم في هذا المطلب دراسة جانبين مهمين من التمويل المصغر يتعلق العنصر الاول بعملاء التمويل المصغر ثم نتطرق الى الخطوات والمراحل التي يمر بها هذا التمويل.

أولا : عملاء التمويل المصغر: هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادر عن الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص و الذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الاحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الاصغر عادة من صغار المزارعين أو من يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل اعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الاصغر بالتنوع مثل أصحاب التجار، مقدمي الخدمات الصناع الحرفيين و الباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الاصغر هم الفقراء يتم الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا، والجديد بالذكر أن الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية مرتبطا بها ارتباطا مباشرا بحجم دخل الفرد، فكلما ازداد فقر الفرد ضعف الامل في امكانية وصوله الى هذه المؤسسات الرسمية ومن ناحية أخرى كلما زاد فقر الفرد ازدادت تكلفة التعاملات المالية غير الرسمية والتي قد لا تقي رغم ذلك باحتياجات الفقراء من خدمات المالية وبالتالي يتجول عنها الفقراء ليصبحوا من عملاء التمويل الاصغر[1].

وعموما هناك أربعة معايير تستخدم للحكم على مدى تهميش فئة ما من المجتمع وتساعد في تحديد الفئة المستهدفة فتحقق بذلك برامج التمويل الصغير لأهداف الموجودة تلك

[1] خليل عبد الكريم، **تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعمهم و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، دراسة فرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص35.

المعايير هي التي يتبناها مجلس "لاكن" الاوربي Laeken europen councit وهي كالتالي[1] :

– ضعف المشاركة المجتمعية الرسمية وغير رسمية بما تشمله من أوجه النشاط المختلفة، وضعف المساندة والعزلة الاجتماعية.

– ضعف التجانس الثقافي أو القيمي، وهو ما يشير الى ضعف الاتساق والاطار القيمي العام وهو ما ينعكس على ضعف أخلاقيات أداء الخدمة، وضعف الادارة اللازمة للتعلم، بالإضافة الى اساءة استخدامه نظم الضمان الاجتماعي وتطرف وجهات النظر فيما يخص وجبات وحقوق كل من الرجل والمرأة.

– نقص الاشباع للحاجات الأساسية و الخدمات من الوجاهة الاجتماعية، ووجود مشكلات فيما يتعلق بالزبون.

– عدم التمكن من الاستفادة من الخدمات العامة(الرعاية الصحية والتعلمية) وخاصة فيما يتعلق بالأطفال، وتوفير السكن والحصول على الخدمات القانونية والمالية ومكان للتوظيف و التأمينات الاجتماعية .

– بكفالة جماعية كلها اي ان المجموعة ضامنة لأي فرد

ثانيا: خطوات الحصول على تمويل الأصغر: وتتمثل في :

1/ التقديم للتمويل الأصغر : و يتم ذلك من خلال الضوابط التالية : تقديم طلب تمويل يتضمن ملخص للتمويل المطلوب مع تحديد اسم العميل و يجب أن يكون اسم رباعيا واضحا و حسب سجلات الرسمية تحديد مكان العمل و عنوانه بصورة واضحة و إحضار شهادة مهنية و رخصة عمل مؤيدة من التنظيم المهني ثم فتح حساب جاري خاص للعميل، فعداد دراسة شاملة للمشروع يحتوي على إرادات و تشمل النقد المتحصل عليه من بيع المنتجات و المنتجات الجانبية، الزيادة في قيمة البيع بين قيمة الدفترية و السوقية أي إرادات اخرى المصروفات و تشمل نفقات التشغيل كاملة الضرائب (هناك بعض الضرائب تم إعفاءها لا تنطبق على كل المشروعات) و يجب أن تغطي الإرادات جميع المصروفات و تهيئتها قائمتا و هو الرح الصافي الذي يستخدم لسداد الأقساط و التوفير .

[1] ايمان بوزيدي، **التمويل المصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر**، مرجع سابق، ص ص: 47–48.

2/ الزيارة الميدانية : أي الزيارة الميدانية للمحل المقترح لقيام المشروع ثم رفع التقرير و الذي يجب ان يشمل نبذة قصيرة عن مقدم الطلب و أسرته، عمل رسم لموقع المشروع، أي مشاكل مرتبطة بالموقع، توفر احتياجات المشروع بصفة عامة، أنواع الأسواق المحيطة بالمشروع، الأنشطة المجاورة و مدى تأثيرها على المشروع .

3/ الضمان : و تتمثل في الضمانات التقليدية و ضمانات غير تقليدية، الضمانات التقليدية تتمثل في الرهونات و الضمانات الشخصية و التخزين المباشر، ضمانات معروفة و جاهزة للإجراء، اما الضمانات الغير تقليدية مثل الضمانات الجماعية، ضمان التعاونيات، ضمان حجز المدخرات، رهن الممتلكات و يتم عبر وثيقة الملكية، رهن الحيازي للممتلكات القيمة، ضمان المرتب بإحضار قرار من الجهة المخدمة أو صندوق المعاشات او صندوق الضمان الاجتماعي.

4/ المقابلة الشخصية : تتضمن المقابلة أسئلة حول ما هو الغرض من التمويل ؟ ما هو حجم التمويل المطلوب ؟ هل يتناسب حجم التمويل مع احتياجات المشروع ؟ كم تبلغ فترة التمويل (موسمي ، متوسط ، طويل) ؟ ما هي الضمانات التي تستقدم ؟

5/ التحليل : و في هاذا الخطوة يتم تحليل عناصر التمويل 5Cs كما يلي:

أ/- **شخصية العميل : Chatacter:** تعني أن يكون من ذوي الاستقامة و الاهلية و له سمة طيبة وملتزم مع معرفة الادارية وان يمون مالك للمشروع ويباشر العمل بدقة.

ب/- قدرة العميل على السداد Capacity : وتعني باختصاره قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والتزاماته والتي تحدد من خلال المقابلة وعمل عناصر موجزة للتكاليف و الايرادات وصافي الارباح المحققة .

ج/- **رأس مال العميل capital:** يعتبر رأس مال العميل مصدر التمويل الذاتي له وتيرة رأس مال الاسمي مضاف اليه الاحتياطات و الارباح غير الموزعة بهدف التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد الالتزامات في حالة الاعسار، فهو مكانة الضمان الاضافي في حالة عدم العميل على السداد.

د/- الضمانات:Cllaterol: هي الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه، ويقصد بها الاصول التي يقدمها العميل كضمان بغرض الحصول على قرض، بحيث لن توقف عن السداد يحق للبنك التصرف فيها.

د/- الظروف المحيطة Conditions: تشمل توفر الاحتياجات والمدخلات بالنسبة للمشروع وقربه من مناطق التسويق وتاريخ بداية الانتاج واطلب على السلعة ووسائل الترحيل والتخزين وخلافه بالإضافة الى العوامل الاخرى ذات صلة بالمشروع.

6/- التنفيذ: يتم حسب ضوابط الصيغ الاسلامية المعمول بها في النظام المصرفي وهناك عدد من الصيغ الاسلامية يمكن تطبيقها في مجال التمويل الاصغر وأكثر تلك الصيغ .المرابحة ، المشاركة ،السلم ،... الخ كما يمكن بعض الصيغ المرتبطة بالتعاونيات وفي غالبية الاحيان يرتبط التمويل المصغر بنظام الشباك الموحد.

المطلب الثاني: عوامل نجاح وأسباب فشل التمويل الصغير:

من خلال هذا المطلب سنركز على نقطتين اساسيتين يتعلق الامر بكل من عوامل النجاح واسباب فشل التمويل المصغر في بعض المشروعات.

أولا : عوامل النجاح : بين شروط و المتطلبات الواجب توافرها تشكل قواعد أساسية استمرارية مشروعات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر وتفعيل دورها في مكافحة الفعل وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها ما يلي[1]:

- لاشك أنّ للحكومات دور مهم في رسم السياسات الاقراض متناهي الصغر و المساهمة في الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لمؤسسات الاقراض في الوطن العربي ، من واقع هنا بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد وسائل الفاعلة للحد من الفقر.

[1] أحمد أمين سعد الله ، محمد طالبي، **واقع مكافحة ظاهرة الفقر في العالم العربي والاسلامي من خلال تجربة بنوك الفقراء**، مداخلة ملتقى الدولي حول " **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**" جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يومي 15و16 نوفمبر 2017، ص03.

– التزام الحكومات بالاستقلالية المؤسسات الاقراضية والـتأني بها عن التدخلات السياسية والبيروقراطية.

– أن تجد مؤسسات الاقراض لتشجيع والاعتراف عن الجهات الاقتصادية في دولة ممثلة وزارات المالية والبنك المركزي، والدعم الكافي من حيث الاشراف على أداء تلك المؤسسات والإسهام في تطوير بنائها الرئيسي.

– سياسات الاقراض الناجحة هي التي تقوم على الاستثمار في الانسان والمؤسسات، أكثر من الاعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين أو المؤسسات الاقراضية.

– تعد المشاركة في مفاهيم أداء مؤسسات الاقراض، المبنية على المحاسبة والشفافية، مفتاحا رئيسيا لبناء راسخ دائما وإيجابي لتقديم الخدمات التمويلية والاقراضية لشريحة أفقر الفقراء.

– على صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدولة وقيادات مؤسسات الاقراض فيما أن تدفقا على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الاقراض في الدولة.

– الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة منسجمة لسلسلة من الأطر والهياكل لتقديم خدمات مالية لشريحة أفقر الفقراء.

– لابد للمؤسسات العاملة في ميادين للإقراض الصغير ومتناهي الصغر أن تقوم بتطبيق أفضل التطبيقات في هذا المجال.

– العمل على زيادة دعم الموالين والمانحين وفتح نوافذ ممولية جديدة لدعم مشروعات الاقراض الصغير والمتناهي الصغير.

ثانيا : أسباب الفشل : تركز أسباب الفشل التمويل الصغير في العالم في النقاط التالية [1]:

- انتهاء الدعم الحكومي.
- انتهاء البرنامج.
- الافلاس وعدم المردودية.
- عدم تلاءم شروط التمويل مع احتياجات الاستثمار.

[1]– محمد الفاتح بن عبد الوهاب الغنيمي، **التعاونيات وبناء القدرات والتمويل الأصغر**، مرجع سبق ذكره، ص07.

- انقضاض بعض الانتهازيين وتمويل نشاطات وأعمال هذه المؤسسات من مسارها الأساسي لخدمة السواد الأعظم من المستهدفين ومن ثم تمويل بل امكاناتهم الى خدمة مصالحهم الخاصة.

المطلب الثالث العقبات والتحديات التي تواجه التمويل الصغير :

من خلال هذا المطلب سنتناول عنصرين اساسيين يتمثلنا على وجه الخصوص في العقبات التي تعترض التمويل المصغر من جهة والتحديات التي يمكن ان تطرح لمواجهة هذه العقبات.

أولا : العقبات التي تواجه التمويل المصغر : تتمثل أبرز العقبات في النقاط التالية[1]

- تشتت الطلب على الخدمات المالية نتيجة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض كثافة السكان.
- ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات المرتبطة بالبنية الاساسية الضعيفة (مثل الطرق، الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم توفر معلومات عن العملاء حيث لا يوجد اثبات شخصية أو سجلات الممتلكات القائمة).
- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدودية للأفراد المتعلمين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة.
- الأثر السلبي للائتمان المدعوم أو الموجه من البنوك المملوكة للدولة أو المشروعات الجهات المانحة.
- موسمية العديد من الانشطة لزراعية و قنوت الإستحقان الطويلة للعديد منها مما يعني تذبذب الطلب على المدخرات و الائتمان و التدفق النقدي غير المنتظم و وجود قنوات زمنية طويلة بين اصدار القروض و السداد
- المخاطر المرتبطة بالزراعة مثل (هطول الأمطار المتغير، و الآفات والأمراض، و تقلبات الأسعار، و ضعف الخدمات الإرشادية للمزارعين الصغار و عدم قدرتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية و الوصول إلى الأسواق.

[1] تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **الخدمات المالية للفقراء الريفية** ومنظمة سبحاب، ص06.

- عدم توفر الضمان الفعال نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للملكية و طول و تعقيد إجراءات تسجيل العقود، و ضعف النظم الفضائية

ثانيا : التحديات التي تواجد التمويل الأصغر:

خلال السنوات الاولى من بداية التمويل الأصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم و تحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات لمصغرة و لكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو القطاع التمويل الأصغر و التي يمكن ذكر إجمالها في العناصر التالية:[1]

- تحقيق الربحية و الاستدامة لربحية.
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار او معدل اعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا
- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام.
- اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي.
- ضمان الرقابة و الإشراف الفعال على نشاط المؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابة المصرفية.
- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم الخدمات التمويل الأصغر.
- عدم خروج المؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية.
- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.

خلاصة الفصل الأول :

تم من خلال هذا الفصل استعراض مفهوم التمويل المصغر ومراحل نشأته وسرد أهميته كما تم التطرق الى تصنيفاته المختلفة والمنتجات التي تدخل ضمن وعاء التمويل الاصغر كما تم التطرق الى شروط الحصول على هذا التمويل والفئات التي يستهدفها والمراحل التي يمر بها هذا النمط التمويلي كما تم استعراض ابراز المعيقات والمشاكل التي تهدد صناعة التمويل الاصغر وابراز التحديات التي تواجه هذه الصناعة.

[1] عمران عبد الحكيم ،غزي محمد العربي ، **برامج التمويل الأصغر و دوره في القضاء الفقر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

الفصل الثاني:

التنـــمية الاقتـــصادية

تمهيد:

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة بين الدراسات الاقتصادية منذ فترة الحرب العالمية الثانية إلى غاية الوقت الحاضر ذلك لأن عدد الدول النامية أو عدد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، اضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى للتخلص من التخلف وبناء اقتصاد وطني قوي.

تعد التنمية الاقتصادية الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما جعل الدول النامية تحاول جاهدة لتحقيقها لتحسين مستوى المعيشة والنهوض بقطاعها، وهذا لا يتم إلا من خلال ما تنتجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية الناشطة في بلد ما لذا سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية عموما ثم نتطرق إلى دراسة مختلف النظريات المرتبطة بالتنمية لنتطرق في الاخير الى مقومات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية شكلت منذ القدم على اهتمامات للكثير من الاطراف سواء الاقتصاديين أو السياسيين وفي البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وظهر اثر ذلك العديد من التحاليل التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية من جوانبها المختلفة من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة بعض المفاهيم الاساسية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية كأهداف ،أهمية ،خصائص ابعاد وسياسات التنمية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية: قبل عرض مفهوم التنمية الاقتصادية سنتطرق إلى عوامل ظهورها :

أولا :عوامل ظهور التنمية الاقتصادية : هناك عدة عوامل أدت الى ظهور التنمية الاقتصادية وتتمثل في[1] :

– سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة .

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية** ، دار الوفاء لنشر الاسكندرية ،الطبعة الاولى ،2011 ، ص.15

- ظهور المشكلات المرئية على فترة الكساد العلمي (1929_1934) الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدت الى ظهور مشكلة الافلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوربا الغربية والولايات المتحدة .
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939_1945) وما تنتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأس مالي وأدى ذلك الى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية[1] .
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة مما دفع العلماء الى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها .
- نشأ المجتمع الصناعي الرأس مالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت الى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الانتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة الى طرح مفاهيم جديدة للتنمية[2] .

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية : لقد اختلف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم موحد للتنمية الاقتصادية وهذا راجع لتغير الزمان والمكان والظروف الخاصة بكل دولة .

فقد عرفها البعض: بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في التبيان الاقتصادي

ويعرفها آخرون: بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[3] .

---

[1] قنادزة جميلة ، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص: تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان ، السنة الجامعية : 2017/ 2018 ، ص47

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف مرجع سابق ، ص 16.

[4] مرحث القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات** ، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن 2007،ص122

تتمثل التنمية الاقتصادية: في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه هذا فضلا عن اجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء[1] .

التنمية الاقتصادية :هي عمليه متعددة الابعاد والتي تتضمن تغيرات رئيسيه في الهياكل الاجتماعية وأساليب حياتيه شائعة وهيئات قوميه بالإضافة الى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة وأخيرا محاربه الفقر وإبادته.

التنمية الاقتصادية: هي عبارة عن الجهد الانساني الواعي والمنظم المبذول لحشد الطاقات والموارد الاقتصادية في بلد ما بهدف رفع معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي.

تعرف التنمية: بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو

التنمية الاقتصادية: عملية عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها عملية اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم أنشطة حرة وهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

كما يعرفها البعض: بأنها الزيادة على مر الزمان في انتاج السلع المادية بالنسبة للفر وكذلك تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي فإن كان معدل التنمية أكبر من معدل السكان فإن متوسط الدخل الحقيقي للفرد سيرتفع .

وأيضا يمكن تعريفها: على أنها العملية التي تحدث من خلالها تغير مماثل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسب في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتغير هيكلي

[1] محمد عبد العزيز عجيمية ،وآخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ،الطبعة الثانية الاسكندرية،2011، ص ص81,82:

في الانتاج[1] وهناك تفسيرات أخرى لعملية التنمية الاقتصادية فهناك من يقصد بأنها التخصص الكفء للموارد الانتاجية الموجودة النادرة أو المعدلة كما أنها تهتم أيضا بتحقيق النمو المتواصل عبر الزمن فضلا عن أنه يجب التعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية ضروري للإدراك وتحقيق التحسين في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أهم وأشمل بكثير من الاقتصاديات التقليدية لأنها يجب أن تركز والهيكلية السريعة للمجتمعات تعاني من مشاكل التنموية وهذا يتطلب دورا حكوميا كبير مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية[2]

وعليه فعناصر التنمية تتمثل في :[3]

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .
- شمولية التغير المختلف الجوانب (الثقافية ،الاجتماعية ،السياسية ،الاخلاقية).
- زيادة النتاج السلعي .
- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة .
- أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع .

ومن خلال التعاريف يمكن استخلاص أن التنمية الاقتصادية تعد أحد أهم ركائز التقدم الشامل في الدول النامية وغيرها لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان وهو ما يعني رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة للأفراد[4] ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد.

---

[1] بورعدة حنان ، **تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ،المغرب** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية: 2017/2016 ، ص 60.

[2] عصام عمر مندوز، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية** ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2011 ، ص28.

[3] قنادزة جميلة ،مرجع سابق، ص44.

[4] ليلى العجال ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق تخصص الديمقراطية والرشادة ،جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية :2009_2010 ، ص 4.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها : من خلال هذا المطلب سنتناول جزئين رئيسيين يتعلق الجزء الأول بإبراز أهداف التنمية الاقتصادية بينما الجزء الثاني يتعلق بتحديد أهدافها.

أولا : اهداف التنمية الاقتصادية : للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الأفراد لما تحققه من أهداف يمكن تلخيصها

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
- توفير فرص العمل للمواطنين
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين
- تحقيق الأمن القومي
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع
- تسديد ديون الدولة
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمع

إن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:

- زيادة اتاحة وتوسيع السلع المفتوحة على الحياة مثل الغذاء ،والسكن ، والحماية.
- رفع مستوى المعيشة وضمان توفير كل عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الانسانية والتي تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على مستوى الفرد بشكل كبير .
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية وليس فقط علاقاتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة .

كما أن التنمية الاقتصادية متطلبات من تستطيع تحقيق أهدافها ومن هذه المتطلبات :

- التخطيط وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة .
- توافر التكنولوجيا الملائمة .
- توافر الموارد البشرية المتخصصة.

- وضع السياسات الاقتصادية اللازمة .
- توافر الأمن والاستقرار.
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.
- هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذو القرار ذوي العلاقة في هذه البلدان وقد تم تحديد هذه الأهداف من خلال اعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف النشطة الاقتصادية .
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الانشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية.
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر الفوائد المتوقعة استخدام هذه الامكانيات .
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج .
- السعي لتوفير الاساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .
- الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية من العالم الخارجي .
- الانفتاح على العالم الخارجي وهي الأمر الذي استهدفه الاقتصاد الأمريكي بغرض تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

ثانيا : أهمية التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهمية كبرى تتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية .
- تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها.

[1] علي جدوع الشرقات، **التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2010 ، ص ص : 10_11

- زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع .
- أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على:[1]

– تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.

– تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المطلب الثالث : أبعاد التنمية الاقتصادية : من خلال التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية ومدى تلاحمها بالتنمية الاجتماعية هذا ما يدل على آثار من خلال التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة والتي تمس عدة جوانب تتأثر وتأثر بعملية التنمية بحيث أن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة وكلها تهدف الى انجاح عملية التنمية ونحو تحقيق رفاهية الفرد والحياة الكريمة له فدور الدولة مهم هذا من خلال التخطيط والتوجيه لعملية التنمية وكذلك دور الفرد في المساهمة في التنفيذ والتفاعل مع عملية التنمية تتضمن التنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة ما يلي:[2]

أولا : البعد المادي للتنمية : يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هو نقيض التخلق او بالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلق واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية. حيث يعتبر التراكم في رأس مال عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما يدل على إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعني قب لكل شيء الوضع المتخلف للصناعة وكان الاعتقاد راسخا لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم في البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حيث يمكن تطوير مختلف

[1] المرجع نفسه ، 14.

[2] مدحث القريشي ، مرجع سابق ، ص ص:88–87

أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع.

ثانيا : البعد الاجتماعي للتنمية: ان البعد الاجتماعي هو البعد المهم للتنمية الاقتصادية حيث يمثل التغير في البنيان الاجتماعي والهدف الأساسي هو اشباع الحاجات الأساسية وكذلك توزيع العادل للدخل والثروة وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء وتوسيع فرص العمل الى جانب النمو الاقتصادي ولتعزيز هذا البعد لابد من أسس ومبادئ للتخطيط لمشروعات التنمية الاجتماعية نذكر منها [1]

- مواكبة المشروعات التنموية المقترحة من مركز التنمية والخدمة الاجتماعية لحاجات الأهالي الحقيقية وأن يكون استجابة لرغباتهم التي يعبرون عنها
- الشمول في برامج تشمل الجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية والزراعية والاقتصادية.
- استقطاب القيادات المحلية التي تسهم في عمليات التغيير وتشجيعها وتدريبها وجعلها متجددة ومستدامة
- الاستعانة بالهيئات والمؤسسات القائمة حكومية وأهلية الى أقصى حد ممكن في تنفيذ برامج تنمية المجتمع حيث أن مساهمة هذه الهيئات تساعد على نجاح المشروعات واستمرارها .
- البساطة في التكاليف الخاصة بالمشروعات التي تنفذها المراكز الاجتماعية.
- المشاركة الفعالة من جانب المواطنين للنهوض بالمجتمع المحلي.
- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث والمسوح الاجتماعية التي تنفذها في المجتمعات المحلية.
- التنسيق بين خدمات الوزارات المشتركة في عملية التنمية الاجتماعية وتقوية اسهاماتها لصالح تلك المجتمعات.
- اعداد البرامج المناسبة التي تساهم في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية حسب الأهمية.
- ابراز الوظيفة المهمة التي يمكن أن تقوم بها المرأة في النهوض بالمجتمعات كربة بيت صالحة تعمل على اعداد الأجيال القادمة.

[1] ليث عبد الله القيهيوي ، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد الطبعة الأولى الأردن 2012 ، ص ص :78_79.

ثالثا :البعد السياسي للتنمية: ان انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها ايديولوجية وحلت معركة التنمية معركة الاستقلال ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي التحرر من التنمية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس مال وتكنولوجيا .

إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية [1]. حيث يأخذ النظام السياسي على عاتقه ازالة العوائق التي تقف في طريق تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ،وذلك بتوفير الاستقرار وتقديم التسهيلات اللازمة لسير عملية الانتاج ورفع معدل التوظف وضمان عدالة توزيع مكاسب التنمية على أفراد المجتمع كل ذلك من شأنه دفع عجلة التنمية في طريقها الصحيح حيث أن نجاح عملية التنمية سيعمل على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي وسيساعد على تطوير العادات والتقاليد في المجتمع بما يسمح به الدين والعقيدة بحيث تكون دافعا لعملية التنمية ذاتها [2].

رابعا :البعد الدولي للتنمية : ان التشابك والعلاقات الدولية وظهور الهيئات والمؤسسات الدولية لتنظيم هذه العلاقات أدت الى ظهور فكرة التنمية ونحو تحقيق عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الدول ولكن الواقع يثبت العكس وذلك من خلال ازدياد فجوة بين الدول الغنية والفقيرة على الرغم من أن هدف الهيئات الدولية تحقيق تنمية شاملة للمجتمع[3]

خامسا :البعد الحضاري للتنمية: ان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي الى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية[4]

---

[1] مالمي نجيبة ، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الحالة الوكالية لتسيير القرض المصغر ANGEM**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية : 2019_2018 ، ص89 .

[2] عصام عمر مندور، **الذهنية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية** ، مرجع سابق ، ص30

[3] صالحي نجيبة ، مرجع سابق ، ص90.

[4] مدحث القريشي ، مرجع ، سابق ، ص134.

المطلب الرابع :خصائص التنمية الاقتصادية وسياساتها : سنتناول من خلال هذا المطلب نقطتين أساسيتين هما خصائص التنمية الاقتصادية وابرز سياساتها.

أولا: خصائص التنمية الاقتصادية: تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص :[1]

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول الى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرها .
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة لمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة الزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل ولأدوات التي تتيح نهوض أنواع الاعمال كافة .
- الاستفادة من التكنولوجيا ولأجهزة الإلكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة مما يساهم في تطوير العديد من المجالات ومن أهمها الأبحاث والتعليم .

ثانيا : مميزات التنمية الاقتصادية : وهناك بعض المميزات للتنمية الاقتصادية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :[2]

1. **احداث تغيرات في الهيكل لاقتصادي للدولة** : عن طريق توسيع نطاق الطاقة الانتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي لصالح المنتجات الصناعية بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد انتاجية جديدة وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان .

[1] عبد اللطيف مصطفى ،عبد الرحمان بن ساتية ، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ،مكتبة حسن العصرية ، لبنان، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص22 .

[2] أحمد رمضان نعمة الله ، وآخرون ا، **لتنمية الاقتصادية ومشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، دون سنة نشر ، ص43.

2. **اعادة توزيع الدخل** : ويكون ذلك عن طريق توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان وتخفيض البطالة والفقر والجهل والمرض في المجتمع.
3. **الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة** :حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمساكن فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وهذا كله يتطلب ضرورة التدخل المباشر أو الغير مباشر من قبل السلطات الحكومية أو المحلية من أجل الرقابة على نوعية الإنتاج وتسعير الخدمات الأساسية والمنتجات من أجل تحديد شلل وكم الدعم المقدم لتلك الجهات.

الشكل03: خصائص التنمية الاقتصادية:

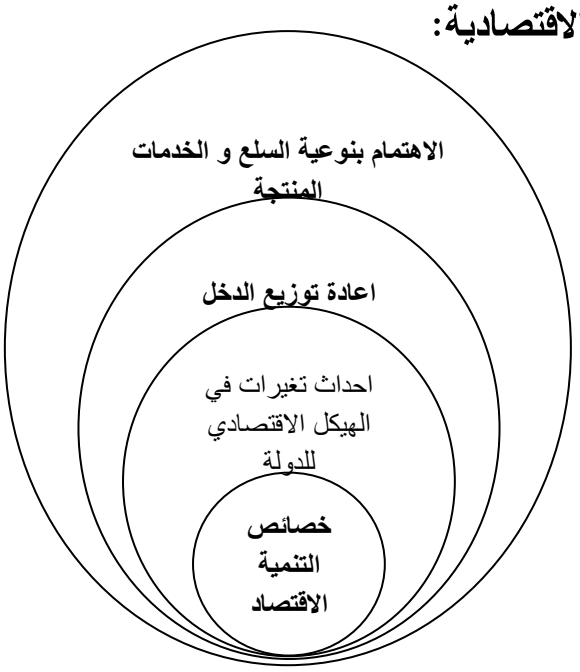

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات أحمد رمضان نعمة الله وآخرون مرجع سابق

ثالثا : سياسات التنمية الاقتصادية: ويقصد بالسياسات الاقتصادية أنها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف ولهذا فهناك سياسات نقدية ومالية وتجارية [1]

[1] خامر صبرينة ، ابن عرفة نبر ، **التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول** ، مرجع سابق ، ص5 .

1. **السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية:** يقصد بالسياسة النقدية النشطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي . ويرتبط العرض النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباطا مباشر حيث يؤدي التوسع النقدي الى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تدخيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية :

– تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة .
– تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها .
– توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين.
–خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية .
– ادارة الدين الأعمال .

2. **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:** السياسة المالية بالمعنى العام تعني بكيفية استخدام الضرائب والاتفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

3. **أهداف السياسة المالية :** للسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها :

– زيادة معدل الاستثمار يتحقق ذلك من خلال زيادة معدل الاستثمار :يتحقق ذلك من خلال السيطرة على الاستهلاك العقلي والممكن من خلال زيادة نسبة الادخار الحديث ويتعين استخدام أدوات السياسة المالية لتشجيع بعض الأنواع من الاستثمارات وعرقلة البعض الآخر غير المرغوب به .
– **زيادة فرص العمل** :تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل والتي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الاعفاءات الضريبية والقروض المسيرة والإعانات .
– **تشجيع الاستقرار الاقتصادي** : فالبلدان النامية كما هو معروف عرضة للتقلبات العالمية بسبب طبيعة اقتصاداتها وارتباطها بالأسواق المالية حيث تصدر المنتجات

الأولية الزراعية والمعدنية للأسواق الدولية فإن سبب التبادل التجاري يميل لتغير مصالح البلدان مما يؤدي الى انخفاض قيمة عائداتها من العملات الأجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للدخل القومي وعندما ترتفع أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية فإن البلدان النامية لا تستطيع الاستفادة من ذلك بسبب تدني مرونة العرض من المنتجات الأولية.

- **مواجهة مشاكل التضخم** : تهدف السياسة المالية الى محاربة التضخم النقدي فعند وجود زيادة في القوة الشرائية والذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة العرض الناجم عن المجهود النسبي وعدم اكتمال الأسواق فإن الأسعار لا تميل الى الارتفاع وهذه تعمل على التعزيز طلبات رفع الأجور في القطاع المنظم وتعتبر الضرائب مباشرة والتصاعدية المعززة بضرائب على السلم احدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية .
- **اعادة توزيع الدخل القومي** : ان التعاون الكبير في الدخول يؤدي الى مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي لهذا تهدف السياسة المالية نحو ازالة التعاون وتوجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

3.أدوات السياسة المالية : تشمل أدوات السياسة المالية على ما يلي:

- **الضرائب** : تشكل الأداة الرئيسية للسياسة المالية وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ويتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب للحصول على أكبر قدر من الايرادات بل تستخدم أيضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية .
- **الانفاق العام** : من المعروف أن المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في مجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة وكذلك المشروعات التي لا تعطي مردودا سريعا وفي مثل هذه الحالة بالنسبة للصناعات الثقيلة وفي بداية مرحلة التنمية الاقتصادية وكذلك بالنسبة لتوجيه الاتفاق نحو رفع مستوى الانتاجية في الزراعة

لمواجهة الطلب المتزايد على الموارد الخام والغذاء فالاتفاق العام يعمل على تشجيع المشروعات من خلال توفير الخدمات الضرورية كما هو الحال مع مشروعات البني الارتكازية والمؤسسات التمويلية.

3. **السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية** :السياسة التجارية هي اجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج والسياسات التجارية ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للبقاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية لذلك يتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود التنموية المحلية ولا يمكن التجارة أن تعمل كمحرك للنمو في ظل الظروف المعتبرة وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية .

حيث أن معدل زيادة الطلب العالمي على السلع الأولية متدنية لذا يجب أن تتركز جهود البلدان على سلع مختارة للصادرات وأن تعمل على رفع انتاجيتها في الأسواق الدولية

ومن المفيد أيضا أن تتضمن السياسة التجارية منظومة من الوسائل المحلية والدولية لتعزيز التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية:

من تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في احداث التنمية الاقتصادية أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها ونستعرض في هذا المبحث أهم النظريات .

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي: لقد ساهم العديد من المختصين في الاقتصاد عبر مراحل تطوره في تزويدنا ببعض المعارف الخاصة بموضوع التنمية وقد كان لجهودهم أكبر الأثر في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية

أولا :التجاريين والطبيعيين: تركز اهتمام التجاريين حول كيفية تحقيق تنمية اقتصاداتهم خاصة بعد انتهاء العصر الاقطاعي وظهور الدولة القومية وتركز السلطة. وتدور أفكارهم حول أن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية يكون من خلال تقوية دور الدولة المتداخلة في النشاط الاقتصادي وذلك دون القضاء على دور النشاط الفردي، ويرون أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية، أما الطبيعيين فقد اهتموا بضرورة التركيز على قطاع الزراعة باعتباره العمود الفقري والمحرك لعملية التنمية وهو الذي يحقق ناتجا صافيا ويساعد على زيادة التراكم الذي يستخدم في اعادة الانتاج وتوسيع قاعدته بالإضافة إلى استيعاب الايدي العاملة.[1]

ثانيا : التنمية في الفكر الكلاسيكي: ان التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء بها **آدم سميث** بأن تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسيان في احداث التنمية كما أنا تقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد، فتقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الادارة والتنظيم في قيام عملية الانتاج وهو عامل ايجابي، كما أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك وبذلك يدعو آدم سميث الى ترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.[2] **ووضع ريكاردو** نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلى حالة الركود أو الاستقرار اذ يرى أن الرأسماليون الذي يوجهون عملية عن طريق الادخار من ارباحهم، طالما هي في ازدياد ويستمرون في توسيع الانتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام الأراضي وتشغيل عدد أكبر من العمال وشراء معدات اضافية، وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أم عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائق أمام استمرار هذه العملية. **أما ستيوارت ميل** نظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والأرض والعمل وأقر بأن السيطرة على النمو السكاني هو عامل

[1] محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007 ، ص85.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص ص :173- 175.

رئيس في التنمية الاقتصادية كما أن محدودية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية له أكبر الأثر في تحقيق أهدافها.[1]

ثانيا : نظرية جوزيف شومينز: يرى شومينز أنه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية واختراقها بإنتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة واقامة المشروعات والتحديات التي تقوم على أكتافها التنمية، وكما يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وأنه محور عملية التنمية كما أشار إلى أهمية الائتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية من خلال ما يوفره في أموال المنظم.[2]

ثالثا :نظرية كينز: أدخل كينز عنصر جديد له أهمية في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك اذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية، فإن ذلك ينعكس على الزيادة في انتاج السلع الاستثمارية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الحجم التوظيف في المجتمع. وتحدد نقطة الطلب الفعال في نظرية كينز عند تلاقي منحنا العرض والطلب وهي النقطة التي تحدد الحجم الفعلي للتوظيف في المجتمع وليس بالضرورة أن يكون التوظيف الكامل حسب ما تدعي النظرية الكلاسيكية حيث يعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض وحلها يتطلب تحريك الطلب والأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي الوطني وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.[3]

المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية : اختار الامريكي الاقتصادي Rostow مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة في كتاب مراحل النمو الاقتصادية الذي صدر عام 1960 وتركز هذه النظرية على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي احداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

[1] ضيف أحمد رشاد، مرجع سابق، ص19.

[2] محمد ثابت هاشم، مرجع سابق ، ص109.

[3] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006، ص55.

أولا :مرحلة المجتمع التقليدي: وتتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتميز بالاعتماد على الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع وتغيرات اجتماعية محدودة وسلطة سياسية لامركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.[1]

ثانيا :مرحلة ما قبل الانطلاق: هي فترة انتقالية تسبق فترة الاقلاع، والمتطلبات الاقتصادية لهذه الفترة هي أن مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع 10% من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام بشرط رغبة واستعداد الأفراد لإقراض رأس مال ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل، ومن الناحية الاجتماعية يتعين ظهور المجتمع الصناعي ويتوجب توجيه الفائض من الزراعة إلى الصناعة.

ثالثا :مرحلة الانطلاق: خلال هذه المرحلة يتم تأسيس قطاعات قائدة، يوتم التمويل من قطاع الزراعة للاستثمار في التجارة والصناعة، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال، مما يؤدي إلى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

رابعا : مرحلة النضج: وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة غلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو السكان الهدف، وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- تعدد الصناعات وتطورها.
- تقد تقني سريع وشامل لكل مجالات الانتاج.
- تراكم كثيف لرأس المال.
- خلق وحدات انتاج جديدة.

خامسا : مرحلة الاستهلاك والتوفير: تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الانتاج الى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

[1] نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية الأسس والنظريات والتطبيقات العلمية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص41

المطلب الثالث: نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي:

ظهرت نظريات التعبية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا وفي السبعينيات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا خاصة من مثقفي البلدان النامية أما النظريات التغير الهيكلي فتتعامل مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية.

أولا : نظريات التبعية الدولية: سادت هذه النظريات في بداية سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظريات السابقة في بنى التنمية الاقتصادية على مستوى دولي وعلى عكس غيرها من النظريات جاءت بدايات هذه النظريات من الدول النامية حيث شخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ولها الرغبة لأسباب معينة في الحفاظ على هذه الهيمنة على دول النامية التابعة اقتصاديا وسياسيا هذه النظريات تشمل ثلاثة نماذج:

أ/- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: الذي يعزو عدم وجود التنمية الاقتصادية في دولة ما بسبب اجبار الدول المتقدمة (المركز) للدول النامية (الأطراف) للخضوع لها والتبعية الكاملة لها مما يعني أن دول الأطراف هي في وضع مختلف عن دول المركز بسبب عوامل خارجة عن ارادتها تنشأ من التبعية فهذا التخلف هو مسؤولية الدول المتقدمة.

ب/-نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: الذي يبني على أن تخلف الدول النامية هو سبب تقديم نصائح أو خبرات غير مناسبة أو غير صحيحة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية، فهذه النصائح يبنى عليها سياسات اقتصادية غير صحيحة لا تنسجم مع أولويات التنمية في الدول النامية مما يزيد من تخلفها بدل تقدمها.

ج/- نموذج الاعتماد الثنائي: وهو نموذج يعتمد في تفسيره للتنمية على تعايش مجموعات ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية ثنائية في آن واحد وبنفس المكان كوجود ظروف انتاجية متقدمة وأخرى تقليدية، ان نتيجة هذه الثنائية الاقتصادية هو وجود قطاعين اثنين في البلد الواحد أحدهما مختلف والآخر متقدم وبفوارق بينهما لا تبدو في طريقها الى الزوال، حيث أن التعايش بين هذين القطاعين ليس مرحليا بل هو لأسباب تتعلق بالهياكل والبنى

الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول، وهذه الاسباب لا يمكن ازالتها لأنها متعمقة بين القطاعين الذين يشكلان البنية الأساسية للمجتمع.[1]

ثانيا :نظريات التغيير الهيكلي: تركزت نظريات التغيرات الهيكلية على الآلية التي من خلالها تقوم الاقتصاديات الأقل تطورا بتحويل هياكلها الاقتصادية المحلية من التركيز على نحو كثيف على القطاع الزراعي ذي حد الكفاف التقليدي إلى هياكل أكثر تطورا او نمو تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات، هناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية الأولى صناعة أرثر لويس والثانية صناعة هوليس تشينري. يعتمد نموذج أرثر على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد، حيث يتم نقل الفائض في العمالة في القطاع الزراعي التقليدي ذو الانتاجية المنخفضة الى القطاع الصناعي هذا ما يؤدي إلى زيادة الانتاجية وزيادة حجم التشغيل فيه، والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

أما نموذج تشينري :الذي درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية في الفترة (1980-1973) خلص الى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالي ومستوى التنمية الاقتصادية في هذه الدول.[2]

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية

فتتمثل في نظريتين هما النظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية التنمية (النمو الحديثة).

أولا: النظرية الكلاسيكية الجديدة: سادت هذه النظرية من أوائل ثمانيات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن مؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم الاقتصاد والتنمية**، اتراك للنشر والتوزيع، ط1 ، الاردن، 2010، ص ص155 – 156.

[2] صلبحة مقاوسي ،هند جمهوني، **قراءات حديثة في التنمية**، جامعة باتنة ، 2010/2009، ص ص :6-7.

ومن رواد هذه النظرية بيتر باور، هاري جونسون، بالاباالاساد الذين يعتقدون ان التخلف ينتج من التخصيص السيء أو الضعيف للموارد وذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول النامية الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطئ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول الى مستويات الأعلى بالإضافة الى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية، لذلك فهم يرون أن المطلوب هو دعم الأسواق الحرة والحرية الاقتصادية ضمن حكومات تسمح لسحر مكان السوق واليد الخفية لأسعار السوق أو تقود تخصيص الموارد وحفز الكفاءة والتنمية الاقتصادية.[1]

ان تحليل هذا النموذج الكلاسيكي الحديث يمكن أن يظهر من خلال تقسيمه الى ثلاث مداخل.[2]

المدخل الأول: هو تحليل السوق الحرة الذي يعتقد أن الأسواق لوحدها ذات كفاءة وأي تدخل في الاقتصاد يكون التعريف تشوهي ومضاد للإنتاجية.

المدخل الثاني: نظرية الاختيار العام الذي يرى ان الحكومات لا تعمل شيئا صحيحا والنتيجة ليس فقط التخصيص الخاطئ للموارد ولكن أيضا التقليص العام للحريات الفردية.

المدخل الثالث: المدخل الصديق للسوق، الذي يرى أن أنواعها من فشل السوق هي أكثر انتشارا في الدول النامية والحكومات لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الأسواق من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية أو الأساسية المادية والاجتماعية وتوفير المناخ أو البيئة الملائمة للمشروعات الخاصة.

ثانيا : نظريات النمو الحديثة: ان الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أى إل عدم قبول النظرية التقليدية، ان مفهوم النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) لم يكتمل كليا وهو يعتبر عنصرا رئيسيا لنظرية التنمية في البداية تؤكد على ان النظرية الحديثة في النمو تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي لـــ GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الانتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام

[1] قنادزة جميلة، مرجع سابق، ص ص :60 –61.

[2] على جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص34.

على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى GNP باعتباره نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

ان المبدأ الرئيسي للمحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ فهي تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو GNP.

كما ان اغلب الاختلافات النظرية الهامة بين النظرية النمو الحديثة والنظرية النيوكلاسيكية تنتج من ثلاث عوامل هي:

- ان نماذج النمو الداخلي تخلصت من قرض النيو كلاسيك القائل بتناقض العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الانتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.
- حيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا هاما في هذه النماذج، فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

ان نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المكملة في رأس المال البشري (التعليم)، أو (بالبحث والتطوير) حيث أن الاستثمارات المكملة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة فالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد، وتستطيع عمل هذا عن طريق انتاج السلع العامة أو تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة حيث يتراكم رأس المال البشري ويولد زيادة متلاحقة في عوائد الحجم.

المبحث الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية

نستطرق في هذا المبحث إلى مقاييس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها كما سنذكر أهم متطلباتها وآخر مطلب ستورد مختلف العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الاستهدافات أو لقويم الناتج ومدى التقدم في عملية التنمية للوصول إلى التنمية محالة وتطرأ للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية والجهود المبذولة في تحسين القياس في التنمية سواء بمفهومها الاقتصادي أم الموسع فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة.

تبعية الوقوف على مستويات الانجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وفيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية.[1]

أ/- **الناتج القومي الاجمالي GNP:** في البداية اعتبر بأن التنمية انما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ان هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNP بالأسعار الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان اضافة الى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

ب/- الناتج القومي للفرد: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة وهذا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي اذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل الى فئة محدودة من الأغنياء وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

[1] محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997، ص33.

ج/- الحاجات الأساسية: بعد الانتقادات التي وجهت الى مقاييس دخل الفرد اتجه المفكرون الى استخدام مقاييس اشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية ILO له ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار اشباع الحاجات الاساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

د/- مؤشرات اجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يوجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الائتماني.

د/- مؤشر نوعية الحياة PQLI: من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة D. Morris لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية حياة المادية ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، القراء والكتابة عند عمر 15 سنة ويقيس هذا المؤشر مقدار الانجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33% ويقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد الى مئة.

ه/- مؤشر التنمية البشرية HDI: ان آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الامم المتحدة الائتماني وذلك من خلال تقارير السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية HDR وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير والذي بدأ عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، وكما هو الحال مع مقياس PQLT السابق ذكره، فإن هذا المقياس يحاول ان يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ من الصفر وهي المرتبة الأدنى

وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية. ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي) ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد يعكس تكلفة المعيشة.

المطلب الثاني: مصادر التنمية الاقتصادية: ان المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم بمعدل نمو سكان فيها، وهنا تبرز مشكلة ضالة ونقص معدلات الادخار بهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

واذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هي اجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، والا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة.

لاشك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة واقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي ليصل الى مستوى المرغوب كما أنه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية... هذا بالإضافة الى ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا للنمو الاقتصادي ومن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نجد:[1]

أ/- أن الموارد المحلية تتكون من مصادر التمويل المحلي :من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وثانيهما الادخار الاجباري وهو ما يفرض على الافراد من قبل قوة خارجة عن ارادتهم و لا يوجد فرق بين النوعين من جهة نظر تكوين رأس المال وكل خلاف ينحصر في مدى تأثير في

[1] سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1988، ص8.

كل منهما بإتباع سياسة معينة وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن اقراضها الى قطاع الأعمال العام والخاص والى الحكومة، اما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف ومن مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة ايراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة ما يتسنى لها الحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

ب/- التمويل المصرفي: تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس مال ثابت ورأس مال العامل أي تتمثل في احتياجاتها الى كل من القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل. وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار وفي بعض الحالات تقوم البنوك التجارية في ظل معايير معينة وفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية، وفيما يتعلق بتمويل رأس مال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، ومن أهمها المرتبات والأجور، ومقابل احتياجات التمويل الاضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة الى اخرى فتقوم بها النوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.[1]

ج/- التمويل الأجنبي:[2] نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والاجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة فإنها تلجأ الى الحصول على التمويل المطلوب من مصادر خارجية، ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلا 18% من اجمالي الناتج المحلي، في حيث بلغت 14%

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليني، **التنمية الاقتصادية**، 2000، ص ص :262-263

[2] عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، سنة 2016-2017، ص20.

مدخراتها فقط، وذلك خارج الهند والصين كمجموعة الدول النامية ومتوسطة الدخل، ولذا تم تحصيل الفرق من مصادر التمويل الخارجية.

فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط لتوسع في استثماراتها، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها الى التمويل الخارجي ستزداد و لا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت استثماراتها 25% في نفس العام من اجمالي الناتج المحلي، بينما كانت مدخراتها 27% من إجمالي الناتج المحلي. ولما كانت المؤشرات السابقة اجمالية، فإن هذا لا يحول دون معاناة بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتها الى الاستثمار.

وتتمثل أشكال التمويل الخارجي فيما يلي:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات أبرزها ما يأتي:

أولا: الموارد الطبيعية: اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في اطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تعلب دورا أساسيا في عملية التنمية في حين يرى آخرون أنها لا تعلب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للوارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التكور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الاحلال والمبادلة بين عناصر الانتاج في العملية الانتاجية بحيث يحل العنصر الانتاجي الوفير لديها محل العنصر الانتاجي النادر. أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما الى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.[1]

[1] فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص ص : 184-185.

اذ يتطلب توفر شرطين في الموارد وهما:

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.
- أن يوجد طلب على الموارد أو على الخدمات التي ينتجها.

أما اذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.

ثانيا : الموارد البشرية: ان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الانسان كمصمم ومنفذ لها، إذ يعتبر أكثر عناصر الانتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا، وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من انتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول الى معدلات نمو مرغوب فيها، انما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان وما يتمتع به من عناصر مؤهلة اي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

ثالثا : رأس مال: يعتبر رأس مال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الانتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الاضافات الى رأس مال في المجتمع من جهة وقيمة الانتاج الوطني من جهة أخرى ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الانتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة انتاجية العمل وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الانتاجية وثم زيادة رفع مستوى الانتاج الوطني.

رابعا : التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات

والأنشطة الادارية وذلك بهدف التوصل الى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع والتكنولوجيا تساهم في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- اكتشاف طرق انتاج جديدة تتيح زيادة الانتاج وتحسين النوعية.

وقد تزيد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على انتاج سلع جيدة أو ابتكار وسائل انتاج جديدة التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الانتاج وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن كفة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية : هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة الدول المتخلفة ويمكن تقسيمها الى:[1]

أولا : العقبات الاقتصادية: تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية من أهمها: انخفاض مستوى الدخل مما يتسبب انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة بدوره يتسبب في انخفاض في مستوى انتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الانتاجية على مستوى الدخل ومن أسباب انخفاض الانتاجية تخلف أساليب الانتاج المتبعة وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الانتاجية. ونتيجة لهذه المشاكل التي تعانيها الدول النامية أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواق مفتوحة لمنتجاتهم وحتى ارداتهم في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجيهها القوى الخارجية .

[1] حربي محمد عريفات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المكتبة الوطنية، ط2، عمان، الأردن، 1997، ص ص :58-60

ثانيا : العقبات السياسية ،الاجتماعية ،الفكرية : يعتبر العامل الأساسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث التغيرات عميقة الاستقرار سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا ،ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما يحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة الى احداث تغير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة ثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركه معها في صنعها . وأما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع فلو أدت التنمية الى تحسين مستوى معيشة أفرد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي الى تهيئة وجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع التنمية الى الأمام [1]

ثالثا :العقبات التكنولوجية والتنظيمية : تحتاج عملية التنمية في أي دولة الى جهاز حكومي ذو كفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود ،الجهاز الحكومي يلعب دورا في تحريك عجلة التنمية وأيضا لا تنسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية للأمام . ومن أجل دفع عجلة التنمية الى الأمام لابد من ضرورة التطوير الاداري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الاداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة ،تحتاج الدول النامية الى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا أن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام التنمية[2] . كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول فلابد من تدريب اطارات وطنية للقيام في المستقبل القريب بمسؤوليات لوحدهم دون الاعتماد على خبرات خارجية:

[1] خامر صبرينة بن عرفة ، **التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول** ، مرجع سابق ، ص16 .

[2] علاء فرح طاهر، **التخطيط الاقتصادي** ، دار الراية لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2011 ، ص113.

الشكل 02: عوائق التنمية الاقتصادية

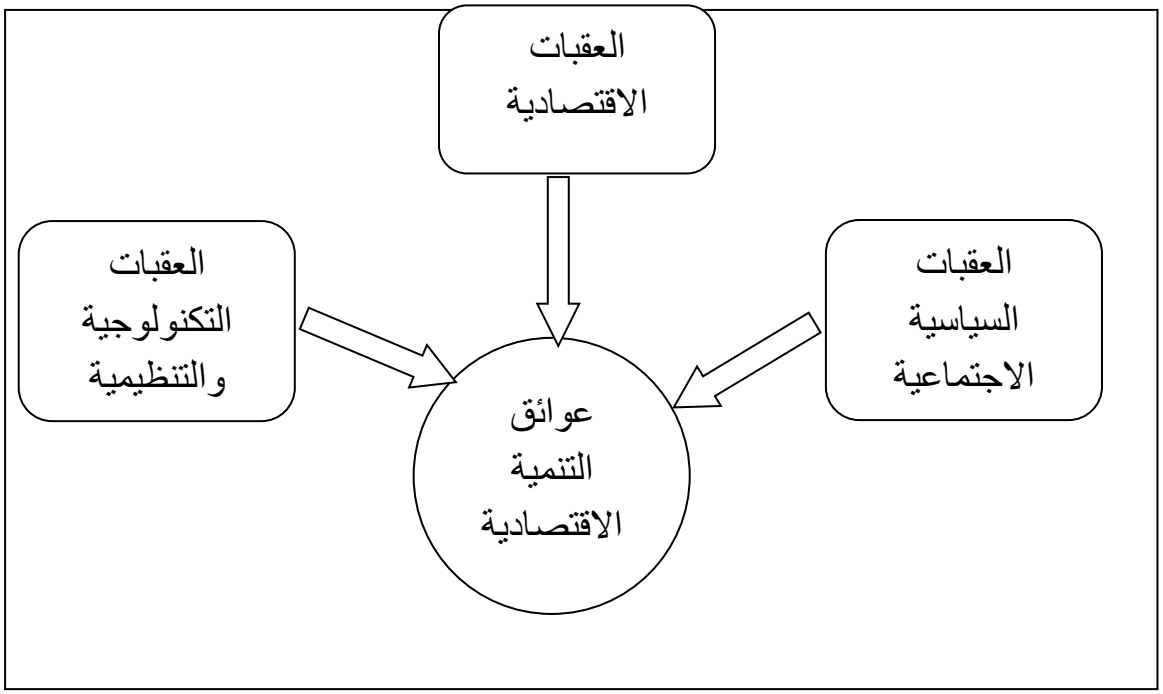

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم عن طريق تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، وذلك يكون باستخدام أساليب انتاجية جديدة والرفع من مستويات الانتاج أي أن التنمية هي أساس تقدم الشعوب والنهوض باقتصاديات الدول لاحتلال مكانة بارزة بالعالم. والفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعة من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة أما الثانية تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة انطلاقا من الفكر الكلاسيكي على أفكار آدم سميث الى النظرية الكينزية ثم نظريات المراحل الخطية، نظريات التغير الهيكلي والتبعية الاقتصادية وصولا الى النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

مساهمة التمويل المصغر في تحقيق التنمية دراسة تحليلية مقارنة

تمهيد:

تمتاز صناعة التمويل الأصغر بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة على مر السنوات الماضية ، وقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية بهذه الصناعة والجزائر كغيرها من بلدان العالم حاولت ادراج التمويل المصغر من خلال نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر والتي تمنح قروض مصغرة جدا في عدة اشكال قصد القضاء على الفقر والتقليل من ظاهرة البطالة من خلال آلية التمويل الأصغر التي تسمح بإنشاء مؤسسات مصغرة التي لها دور كبير في خلق الوظائف والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته عدة دراسات اقتصادية، وقد قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل عدد كبير من الأفراد، حيث عرف عدد العملاء وإجمالي القروض نموا كبيرا، وقد ساهمت هذه الصناعة في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة التي كانت تؤرقهم، ومساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين من خلال هذا الفصل سنستعرض مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر وقبل ذلك سنستعرض التجربة الفيتنامية في مجال القضاء على الفقر والبطالة من خلال آلية التمويل المصغر قصد الاستفادة من هذه الدراسة في نهاية المطاف.

المبحث الأول : التجربة الفيتنامية في القروض المصغرة للقضاء على الفقر والبطالة :

ستتطرق فيما يلي لتجربة محاربة الفقر والقضاء على البطالة من خلال الخدمات المصرفية لأفقر الفقراء بالفيتنام فطبقا لمسح قام به البنك الدولي في سنة 1996م فإن هناك العديد من الناس يعيشون تحت خط الفقر المدقع، لذلك قامت السلطات الفيتنامية بتخصيص قرض يوجه للتنمية الريفية، وكان بنك فيتنام للزراعة والتنمية الريفية (أجريبنك) هو القناة الرئيسية لهذا التدفق، غير أنّ قلة طرق المواصلات والتكلفة العالية لها حالت بينه وبين

خدمة هذه الفئة الأكثر فقرا، وفي سنة 1998م استعمل (أجريبنك) برنامجا مصرفيا متنقلا من خلال شراء 159 عربة مجهزة للسير على الطرق الترابية والممرات التي تخترق التلال، والتي تتيح لموظفي البنك الوصول إلى المناطق النائية لتقديم القروض المصغرة لسكان هذه المناطق (استقبال طلبات الحصول على قروض، صرف النقود، تحصيل المبالغ المسددة وتعبئة الادخار والودائع)، واتبعت الزيارات جدولا زمنيا محددا معلن عنه مسبقا، ونظمت الزيارات بحيث تتوافق مع انعقاد الأسواق الأسبوعية في القرى، ممّا يعفي المقترضين من إضاعة الوقت في السفر وتكاليف الانتقال[1] .

المطلب الأول : أسرار نجاح تجربة بنك أجريبنك :

لقد استطاعت بنك أجريبنك من الوصول للفقراء في الريف الفيتنامي، وقام بمنحهم خدمات مالية بسيطة تساعدهم على تخطي العجز الذي يعانون منه، وتمّ ذلك عن طريق تطبيق طرق وتقنيات بسيطة هي [2]:

أولا : تقديم قروض ملائمة : يتم ذلك بتوفير القــروض التي تتلاءم وتلبي احتياجات الفقراء (تمول إنتاج المحصول، تخزينه، تسويقه والإتجار به)، فأجريبنك يقوم بتنويع حوافظ قروضه، ويدرس طائفة من المنتجات قليلة التكلفة التي يسهل فهمها واستخدامها، ويمكن صرفها حين تمس الحاجة إليها، كما قــام كذلك بنك أجريبنك بمساعدة الفقراء عن طريق التخلي عن طلب الضمانات على القروض التي تصل إلى 645 دولار وعمل على الرفع من هذا الحد إلى 1290 دولار .

---

[1] آيت عكاش سمير ، **تجربة القرض المصغر في خلق مناصب الشغل – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2014)، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 ، ص10.

[2] دراسة على الرابط الالكتروني : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104565 ، تاريخ الاطلاع : 2020/09/02. الساعة : 12.25.

ثانيا : الربط بين الإقراض والادخار : حيث ركز بنك أجريبنك جهوده في البداية على الإقراض في الريف، ولكن فيما بعد بدأ بتعبئة المدخرات الصغيرة وذلك بفتح حسابات على الادخار للمقترضين، وقرر أنّه لكي يشعر الفقراء بالارتياح إزاء البرنامج ينبغي أن يكون الادخار اختيارياً، وبدلاً من ذلك وفرت البنوك المتنقلة حوافز للناس بفتح حسابات الادخار وهي تضمن سلامة الودائع، وتقدم أسعار فائدة مغرية بمختلف آجال استحقاق الديون، ولم يكن إقناع الناس بفتح حسابات للادخار بالمهمة السهلة؛ ولكن بعد سنة واحدة بدأ كل بنك متنقل في إضافة أكثر من 200 حساب جديد في كل شهر، وأفاد التحول من الأصول العاطلة إلى الأصول المدرة للربح للمدخرين نتيجة لزيادة الدخل والأمان .

ثالثا : ربط القروض وبناء الأصول البشرية : حيث يتم الربط بين القروض والتدريب ويصبح المقترضون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على سداد قروضهم، ويستطيع المقرضون والمنظمات غير الحكومية العمل مع الهيئات المحلية لتوفير المعلومات بشأن السوق والفرص المربحة وشرح مخاطر السوق وكيف يكن التصدي لها .

رابعا : الإقراض المسند إلى الجماعة : يقدم بنك أجريبنك قروضا للأفراد مباشرة، ومن خلال الجماعات القائمة على أساس القرض جماعات المسؤولية المشتركة، هذا عمل على توفير معلومات دقيقة حول المقترضين وعمل على تقليل مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى ذلك فإنّ ضغط النظراء المرتبط بالجماعات يضمن أن يسدد الأعضاء ما عليهم من ديون، بحيث لم يكن بنك أجريبنك يطلب من الأفراد الانضمام وإنّما يقدم حوافز لمن يقومون بذلك، مثل إجراءات الإقراض البسيطة والقروض الأطول أجلاً وسداد المدفوعات بالتقسيط وخدمات أخرى، كما يكتسب الأفراد من خلال الجماعات الشعور بالحماية الجماعية والتمكن من أسباب القوة[1] .

[1] آيت عكاش سمير ، مرجع سابق ، ص 11.

خامسا : فرض أسعار فائدة معقولة : لقد قام بنك أجريبنك في الماضي على منح فقراء المنطقة النائية أسعار إقراض تقل عن 30 % من أسعار السوق، غير أنّ لهذا الدعم أثر على قدرة البنك على البقاء، حيث اعتبره المقترضون نوعا من الإحسان، وهذا ما جعلهم لا يبذلون جهدا كبيرا في السداد .

المطلب الثاني : تجربة الصيرفة المتنقلة في الفيتنام :

ووفقاً لبـــرنامج الصرافة المتنقلة اتخذ أجريبنك خطـــوة مثيرة وبدأ في تحميل سعر يمكن أن يسترد التكاليف، وكان لابد من أن يشمل سعر الاسترداد علاوة لتغطية تكلفة تسيير العربات وإدارة حســـابات صغيرة والمستوى المرتفع من المخاطر في المناطق الريفية، ويبلغ سعر الفائدة للمقترضين في الريف 12% سنوياً مقابل 7.4% للمقترضين في الحضر .

وأبقى أجريبنك على هذه العلاوة منخفضة قدر الإمكان لجعل سعر الإقراض مقبولا لدى المقترضين بدلا من خفض الفائدة، وعمل على خفض تكاليف المعاملات والتقليل لحد أدنى في تكاليف التشغيل من خلال استخدام العربات لأغراض عديدة وتكريس ساعات طويلة لكل زيارة بغية خدمة عملاء أكثر، كما أبقى على العلاوة منخفضة من خلال مساعدة المقترضين على تفهم مخاطر السوق، كما عمل على منح فرص كبيرة متكررة للفقراء للحصول على القروض مقابل أقساط صغيرة للسداد ومستندات بسيطة، بحيث لم يكن يطلب من المقترضين الذين يكررون الاقتراض تقديم طلبات الحصول على القروض وإنّما

يستطيعون التوقيع على إيصال القروض، أمّا إذا كانوا أميين فيوقعون ببصمة الإبهام، ولقد أدّت هذه الإجراءات إلى نتائج جيدة بالنسبة للفقراء وللاقتصاد وللبنك نفسه .

المطلب الثالث : آثار الصيرفة المتنقلة في الفيتنام:

بعد مضي خمس سنوات على هذه العملية أثبت برنامج الصيرفة المتنقلة أنه يقدم خدمات مالية إلى 315 ألف فقير، وهو ما يمثل نحو 06% من عملاء أجريبنك، وتشير البيانات الأولية إلى أن كل مصرف متنقل قدم في المتوسط 1921 قرضاً، وقام بتحصيل 1387 من المدفوعات المسددة، وقام بنقل النقود 75 مرة إلى 16 موقعاً شهرياً، ويوحي معدل السداد الممتاز إلى أنّ الفقراء يمثلون مخاطر جيدة للقروض، كما أنّ البرنامج يحشد 1983 من حسابات الادخار الصغيرة كل شهر مما يدل على أن الفقراء يمكن أن يكونوا مدخرين جيدين . ورغم أن بنك أجريبنك لم يحقق حتى الآن ربحا من مجمل عملياته، إلاّ أنّ برنامجه المصرفي المتنقل كان الأكثر نجاحاً، وقد سجلت كل مركبة ربحا متواضعا بلغ في المتوسط نحو 1000 دولار شهرياً، وذلك بعد خصم تكلفة الاعتمادات المالية والبنزين والاستهلاك وأجور الموظفين، كما أنّ هذا البرنامج ساعد كثيرا في تمويل المقترضين على تنويع أنشطتهم ، واستطاع 99% منهم من زيادة دخلهم بفضل هذه القروض والقضاء على نسبة كبيرة من المشاريع الريفية، بحيث زاد من فرص فقراء الريف في الحصول على خدمات مالية ، والتي تتمثل في القروض المصغرة التي يبلغ متوسطها 452 دولار، والتي ساعدت البطالة.

المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منوط بها كما يدل اسمها على ذلك لتوفر القروض المصغرة الهادفة إلى تطوير القدرات للأشخاص من أجل تكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وهي المتواجدة شبكة 08 ولايات من خلال التنسيقات مدعمة بخلايا للمرافقة متواجدة ب 85% من دوائر الجمهورية فمن خلال هذا المبحث سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مهامها وتنظيمها .

المطلب الأول : نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

أولا : نشأة الوكالة : اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999 بعد خمس سنوات فقط يستوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح قروض المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية وعليه فقد بدأت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

وعقب التوصيات المقدمة من خلال الملتقى الدولي والمنعقد في شهر ديسمبر 2002حول موضوع التجربة الجزائرية في القرض المصغر في الجزائر أكد على العديد من العراقيل أبرزها ما يلي[1] :

1) عدم ضمان الإجراءات المرافقة ودعم مقاولين في مرحلة لنضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة .
2) تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز.

[1] الوكالة الوطنية لطوير القرض المصغر ، الموقع الالكتروني :https://www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع : 2020/04/11 ، الساعة : 21:24

عقب التوصيات المقدمة من خلال الملتقى المنعقد في عام 2002 الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 حيث نصت المادة الأولى من مرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيما لي طبقا للمادة 07 من المرسوم الرئاسي 14/03 والمتعلق بجهاز القرض المصغر تحدث هيئة ذات طابع خاص تسرى عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب نص الوكالة [1].

وكانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل لتصبح فيما بعد تابعة للوزير المكلف بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14/08 المؤرخ في 27 جانفي 2008 الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي في 2004 المشار إليه سابقا.

ويرفق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة وأنشئ هذا الصندوق وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق.

ثانيا : تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامج يعتمد على السياسية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه للأشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وشروط مرنة ومربحة ويعتمد هذا الجهاز على منح القروض إذا كانت سلعة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك إما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فوائد لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة

[1] المادة 01 و 07 من المرسوم:04 – 14 المؤرخة بـــ 2004/01/22 ، والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لوحدها وهذا في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية 1.000.000دج ويتم تسديدها إلى مدى القصير أو طويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخصيص نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز .

بالإضافة إلى ذلك لا يقتصر دور الوكالة على تقديم مساعدات المالية فقط بل يتعدى ذلك مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة والدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع التكوين لتسيير المؤسسة وكذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم تنمية المعارف واكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر حيث يحصل المواطنون على توجيه والمرافقة مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية لإيداع ومتابعة ملفاتهم للاستعلام وكل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل والمساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى فئة النساء الماكثات في البيت اللاتي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في الكثير من تخصصات كالفلاحة ، الحرف ، الصناعات التقليدية ، والخدمات و أصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة .

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على مساهمة الشخصية للمستفيد وسلعة بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه إلى :

1) البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
2) المرأة التي ترغب في العمل من بيتها.
3) الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في قطاع غير رسمي.
4) حاملي شهادات التكوين المهني.
5) الحرفيين.

المطلب الثاني : مهام و أهداف الوكالة الوطنية.

تتمثل مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي :

أولا : مهام الوكالة : تتمثل فيما يلي :

- تسيير القرض المصغر وفقا لقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في جهاز بمختلف الإعانات الممنوحة .
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون المطالبون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية بما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

- تنظيم المعارض (عرض– بيع جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر).
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا : أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية فيما يلي :

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل في البيت إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق أنشطة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولاتية عوضا عن الاتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة لتسيير القرض.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم معارض (عرض – بيع).

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمتلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئاتان تأسيسيتان وهما المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة حيث أن :

أولا : مجلس التوجيهي : هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والمنظمات والجمعيات ويتمثل دوره في إبداء آراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ويتم إبداء أفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية ويتكون المجلس التوجيهي من الأعضاء التالية :

- ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل.
- ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل الوزير مكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة.
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل صندوق الوطني للتأمين والبطالة.
- ممثل الوكالة التنمية الاجتماعية.
- يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث سنوات قابلة لتجديد.
- تنتهي عضوية الأعضاء المعنين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة وفي حالة انقطاع عضوية يستخلف حسب الأشكال نفسها ويخلفه عضو جديد المعين حتى انقضاء مدة معينة.
- ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة .
- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية.
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

- ثلاثة ممثلين عن جمعيات وطنية لهدف مماثل لهدف الوكالة.
- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيهي.
- يتقضى أعضاء مجلس التوجيه تعويضات عن مصاريف المدفوعة وقتا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

ثانيا : لجنة المراقبة : وهي مكلفة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي يعمل لحسابه ويتكون من 03 أعضاء يتم تعينهم من قبل المجلس التوجيهي لذا ولأجل ضمان تنفيذ مهام المسندة إليها على أحسن وجه بينت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثل في تشكيلية تضم 10 مديريات جهوية 49 فرع ولائي يغطي كافة أرجاء الوطن و 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة وكل بلدية ذات كثافة ديمغرافية مرتفعة ومدعمة ب 936 مرافق و 126 مكون.

كما تمتلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة تحت إسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك للمقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثالث: مساهمة الوكالة في التنمية الاقتصادية بالجزائر :

هذا المبحث سنتعرض إلى بعض إسهامات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال تحليل بعض المؤشرات من جهة ومحاولة ابراز الدروس المستفادة من التجربة الفيتنامية المعروضة في المبحث الاول من هذا الفصل.

المطلب الأول: الخدمات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر:

هناك نوعان من الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هما الخدمات المالية والخدمات غير المالية سنتناولها بنوع من التفصيل في هذا الفصل.

أولا : الخدمات المالية : يمنح الجهاز صيغتين من التمويل ، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة:

الصيغة الأولى : قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول): هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول) :

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ .
- 01 ٪ مساهمة شخصية

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي. للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة للإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

والجدول الموضح أدناه يوضح طبيعة هذه المساهمة :

ثانيا : الخدمات غير المالية : إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين . والهدف هو الدعم ، إلى أقصى حد ممكن ، و استمرارية الأعمال ، لهذا ، فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات والمؤسسات المتخصصة والمخولة .
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة القرض المصغر في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يرى البعض أن القروض الصغرى من شانها التأثير على القرض التوظيف الذاتي و ليس قرض الاستثمار فهي تفتح المجال لعمليات من التوظيف الذاتي و التي لم يكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات اخرى كما وجد أن القرو متناهية الصغر تسهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس مال في الأجل الطويل ، و تسهم كذلك في الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع و المتمثلة في معونات الرفاهية الاجتماعية و التي يمكن توجيهها إلى زيادة الإنتاج و النمو من خلال توظيفها في القطاعات خالفة للثروة ، كما انا للقروض من شأنها الحد من المستويات عدم العدالة من خلال زيادة دخول الفقراء نتيجة عملهم هذا من جانب و التقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخول التي يمنحها المنظمون للعاملين من جانب اخر، و يجب ان يكون معلوما لدينا بأن انخفاض دخل و مستوى معيشة

الفقراء الذين هم عملاء التمويل المصغر بالأساس و الذي يظهر في افتقارهم للصحة و التعليم و غيرها ، يمكن ان ينخفض من الإنتاجية الاقتصادية و ذلك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباطؤ النمو و التنمية الاقتصادية إن الاستراتيجيات رفع الدخل تقول أنا أجنى 40% من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن في زيادة الانتاجية الاقتصاد ككل، وهذا ما يسمح بالتمويل المصغر.

أولا : التمويل المصغر والاهداف الاجتماعية: لا يمثل التمويل المصغر وما يحدثه من أثر في مجرد الحصول على قروض تجارية، بل يتعدى الامر ذلك فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى للخروج من الفقر، ولكنه النقدية الكثيرة التي يوجهونها، وتشير الشواهد الى ان الملابس من عملاء التمويل المصغر حول العالم الى ان الحصول على الخدمات المالية، يمكن الفقراء من زيادة دخلهم الاسرية .

ثانيا :النهوض بتعليم الاطفال: يعد الاستثمار في تعليم الابناء مفاهيم او الاشياء التي يقوم بها الفقراء حول العالم من حصولهم على دخل جديد من المعروضات الصغرى، وتبين الدارسات ان أبناء عملاء برامج التمويل المصغر يزيد احتمال ذهابهم الى المدارس والبقاء فيما لمدة أطول كما تضمنت معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر من أسر عملاء التمويل المصغر، ولذلك تقوم العالم من برامج التمويل حاليا بإعداد أدوات تجارية وانتمائية جديدة مخصصة للنفقات الدارسين.

ثالثا :تمكين المرأة من أسباب القوة وتحسين الرعاية الصحية: تستهدف برامج التمويل المصغر بشكل عام للسيدات كي اصبحت ضمن عملائها فكثيرا ما تثبت السيدان انهن أقدر على تحمل المسؤولية بالإضافة الى أن احتمال استثمار الزيادة في الدخل في منازلهم ورفاهية أسرهن أكبر، ففي بنغلاديش مثلا كان عدد وفيات الاطفال عند الولادة 37 حالة

وفاة لكل 1000ولادة حتى في عام 1990، ولكن بحلول عام 2010 انعكس الوضع، إذا أصبح معدل وفيات الرضع هو 38 حالة لكل 1000 ولادة وهي نسبة أقل ب21 % من المعدل في الهند، ومن أهم أسباب هذا التحسن هو أن تمكين المرأة من خلال القروض أحدث تغيرا في وضعها كما أدت فرص العمل الناتجة عن القروض الى تصنيف الفوارق بين الجنسين. لا يعد الوصول المتزايد للتمويل المصغر ملاقي الفقر وتحقيق التنمية والاستدامة خاصة المالية فحسب، بل عاملا ايضا في تحقيق سلسلة من العلاقات ....لتمكين الاقتصادي وتعزيز الرفاهية وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا وبالتالي وسيلة لتحقيق أهداف لمساواة المرأة.

أ- حلقة التمكين الاقتصادي للمرأة .

ب- حلقة رفاهية الاسرة.

ت- حلقات تمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة.

رابعا: التمويل المصغر وكسر حلقة الفقر و التخلف: برامج التمويل المصغر تسعى لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (نسب خدمات الاقراض فقط) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات الرسمية و القادرين في نفس الوقت على مد مشروعات استثمارية مدرة للدخل، أي امكانية قيام دور حيوي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة الى معالجة مشكلة الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الافراد قليلي المردودية و كثيري المخاطر من جهة نطر المؤسسات المالية زمن هنا يمثل التمويل المصغر أداة مهمة في ظل السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية الراشدة لتخفيف من حدة الفقر والتخلف، حيث تعتبر مشكلة التخلف احدى العقبات الاساسية المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وهذه لإعاقة توليد الخدمات من الموارد البشرية المدرية والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات ايضا من الموارد الاقتصادية و التوزيع غير

العادل للإنتاج، وبطالة عالية لد العاملة الريفية وكل ذلك معوقا لتحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع ككل.

خامسا : مساهمة التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية بالجزائر حسب بعض المؤشرات

نستعرض بعض المؤشرات من خلال الجدول رقم 03 أدناه.

الجدول رقم 03 : مؤشرات مساهمة التمويل المصغر في التنمية بالجزائر إلى غاية 2020/06/30

البيان	العدد
عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية	340869
عدد مناصب الشغل المستحدثة	1356389
عدد القروض المصغرة الممنوحة للرجال	336225
عدد القروض المصغرة الممنوحة للنساء	586686
عدد القروض الممنوحة	922911

2- **المصدر** : الوكالة الوطنية لطوير القرض المصغر ، الموقع الالكتروني :https://www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع :2020/04/17 ، الساعة : 22:24

ويمكن ترجمة الجدول إلى الشكل رقم 05 الموضح أدناه .

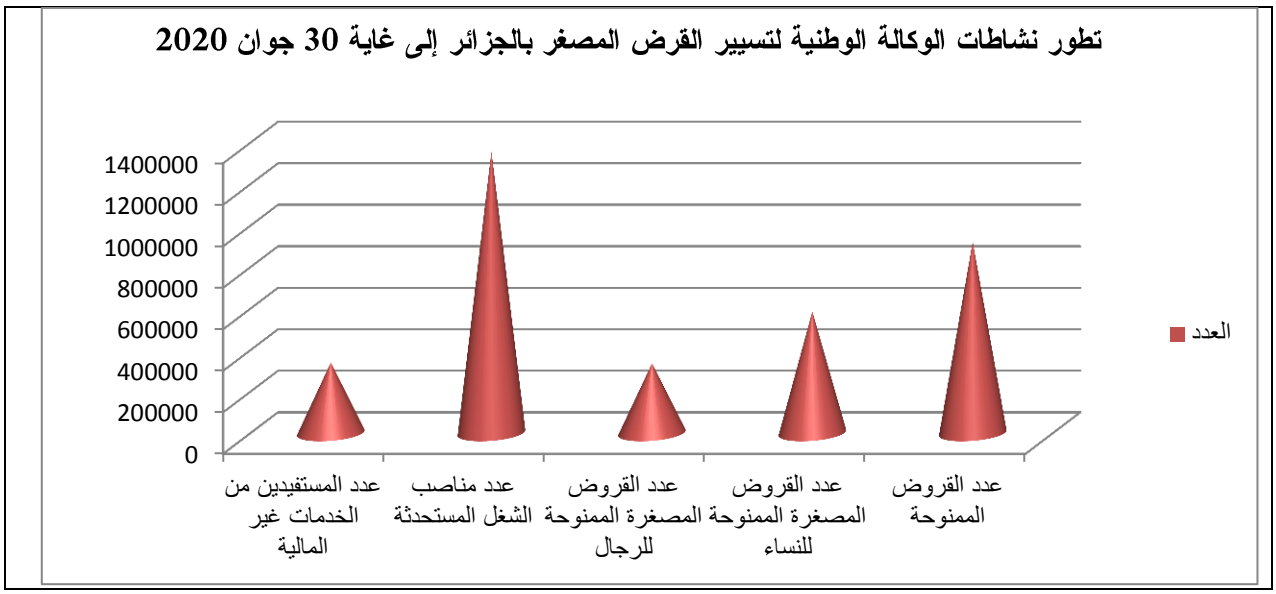

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول وبرنامج EXCEL

قراءة وتحليل للجدول والشكل :

- من خلال الشكل يلاحظ أنه تم خلق عدد معتبر من مناصب العمل من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فالحصيلة قاربت المليون ونصف منصب شغل وهو رقم مقبول جدا بالمقارنة مع خصوصية الوكالة.
- عدد القروض الممنوحة للنساء أكبر من عدد القروض الممنوحة للرجال وهو العامل الذي يفسر الطلب على النشاطات المنزلية والحرفية .
- عدد القروض المقدمة يعتبر رقم مقبول جدا لو قارنها بمستوى التعاملات البنكية.
- تقديم الوكالة للخدمات المالية وهو ما يعطي صيغة حقيقية لمفهوم التمويل المصغر الذي يعبر عنها بأنه التمويل المصحوب بالخدمات .

ورغم ما تقدمه الوكالة الوطنية للقرض المصغر إلا أن الرقم يبقى متواضع مقارنة بالكثافة السكانية للجزائر وبحجم مناطق الظل التي ينتشر فيها الفقر التي من المفروض أن تكون مركزا مهما لتسويق خدمات التمويل المصغر.

المطلب الثالث : الدروس المستفادة من التجربة الفتنامية في التمويل المصغر :

على الرغم من ازدياد المنافسة من أطراف جديدة في السوق ، إلا أن التمويل المصغر آخذ في النمو ويلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية وحسب بيانات ميكس لعام 2018، لقد بلغت القروض الممنوحة دوليًا قيمة 124 مليار دولار من إجمالي 916 مؤسسة مع نمو 9.5% في عدد العملاء. لدى القطاع أيضا نفوذ كبير خارج حدوده بفضل رصيد لا يستهان به من الدروس المستفادة على مدار العقود الثلاثة الماضية. هذه الدروس من شأنها تعظيم الأثر من الاستثمار والتمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وكانت دراستنا عرضت التجربة الفيتنامية في التمويل المصغر على الرغم من هذا البلد نامي ومن الدروس المستفادة نجد :

– تطبيق التمويل المصغر على مستوى البنوك والمؤسسات المالية على عكس ما هو موجود في الجزائر التمويل من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع اجبار البنوك العمومية على تمويل بعض النشاطات التي وافقت عليها الوكالة. فمن المفروض تماشيا مع التطورات في السوق المصرفية وضمانا لاستهداف أكبر قدر ممكن من العملاء من الضروري طرح منتجات مالية خاصة بفئة التمويل الاصغر قصد مكافحة الفقر والاستثمار على مستوى البنوك .

– من ضمن الدروس المستفادة من التجربة الفيتنامية هو تجربة الصيرفة المتنقلة والتي آتت أكلها من خلال الاقبال المتزايد من قبل الافراد على خدمات التمويل الاصغر وحتى خدمات الادخار من خلال حجم الحسابات المصرفية التي أصبحت تفتح شهريا من قبل البنوك المتنقلة وهو العامل الذي يوسع الحصة السوقية للمصرف ويحق مفهوم الشمول المالي.

– ساهمت خدمات الصيرفة المتنقلة في خلق نشاطات اقتصادية ومناصب عمل في مناطق جد معزولة وريفية لعدة فئات اجتماعية العامل الذي يشجع طرح مثل هكذا منتجات في الجزائر قصد مكافحة الفقر والحد من البطالة فيما يعرف بمناطق الظل تسمح بخلق نشاطات تتماشى مع خصوصية كل منطقة.

– تحقيق المفهوم الحقيقي للتمويل المصغر والمتضمن أن التمويل المصغر هو التمويل المصحوب بالخدمات من خلال شباك موحد يرافق الخدمات البنكية المصغرة وتشجيعها من خلال رفض الاجبار.

رغم هذه النقاط الجد مهمة إلا أن الاقتصاد الجزائري يمكن أن يستفيد من تجربة الصيرفة المتنقلة من جهة وضرورة طرح منتجات التمويل الاسلامي حتى تكون تجربة أكثر نجاح من خلال عمل الجميع على تطوير قدراته والاستثمار بشكل أفضل.

خلاصة الفصل الثالث :

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر جهاز يسمح للفقراء بالحصول على التمويل اللازم (التمويل المصغر) بسلفة صغيرة لتأمين العيش من خلال القيام بنشاط اقتصادي معين وبالتالي فهو وسيلة ناجحة للحد من حجم الفقر والبطالة من خلال تشجيع العمل الذاتي وتطوير الحرف، فهو يستهدف الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير قارّة وثابتة وغير منتظمة، لاسيما النساء الماكثات بالبيت، لذلك من الضروري إيلاء الأهمية اللازمة والخاصة بهذا الجهاز، خاصة وأنّه يعمل على خلق مناصب شغل جديدة، كما يتيح لتلك الفئات الخروج من حالة الفقر والآفات الاجتماعية التي ظلت تلازمهم، وبالتالي يتيح لهم المساهمة فيما بعد بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني ، وتعتبر التجربة الفيتنامية تجربة رائدة في مجال التمويل المصغر أثبتت نجاحها كونها تعتمد هي التنقل الى المناطق التي يكثر فيها الفقر والحرمان العامل الذي يجعلها تستهدف اسواق جديدة وباقل التكاليف . لذا يمكن الاستفادة من هذه التجربة قصد تأهيل الاقتصاد الوطني والقضاء على بؤر الفقر في ما يعرف بمناطق الظل.

الخـــــاتمة

الخاتمة :

يعاني العديد من الأفراد في الدول النامية من انخفاض حاد في مستوى الدخول مما يساهم في تدني مستوى معيشتهم و من يعولهم ، و نظرا لكون أغلب الدول النامية تعاني من ضعف في هيكلها الاقتصادي العامل الذي يساهم في تفاقم مشكلة البطالة التي تزيد من حدة الفقر ، وعلى هذا الاساس يجب العمل على دعم المشاريع الصغرى و المتوسطة من أجل تعزيز النمو ، و بما ان المشكلة الاساسية لدى الدول النامية تتمثل في عدم وجود مصادر تمويل توفر لهم البدئ في المشروع ، حيث يمثل التمويل نصف المسافة للبدء في المشروع و النصف الاخر تتمه شخصية و كفاءة و فعالية صاحب المشروع ، و نتيجة لذلك قد اصبح من الضروري تطوير اساليب و آليات التمويل و من امثلة اساليب التمويل التمويل الأصغر الذي كان محل درستنا وحظي باهتمام العديد من المنظمات الدولية والذي يستهدف شريحة واسعة من المجتمع تتصف بصفة الفقر نت الناحية الاقتصادي.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات: من خلال دراسة موضوع التمويل المصغر تبين لنا التحقق من صحة الفرضيات من عدمه على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى والقائلة بأن : التمويل المصغر يهدف إلى خلق التنمية الاقتصادية التي تستجيب لتطلعات الفئات الاكثر حرمانا من المجتمع. أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن التمويل المصغر يهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة من خلال خلق مناصب عمل تسمح بخلق الثروة لفئة كانت محرومة وفقيرة وتستهدف هذه السياسة المناطق المعزولة والأرياف والنساء قصد القضاء على الفقر وبتالي تحقيق التنمية الاقتصادية التي يعتبر القضاء على البطالة من أولى أهدافها الرئيسية.

بالنسبة للفرضية الثانية والقائلة: كلما كانت الموارد المالية متاحة كلما زادت فرص التنمية الاقتصادية. فالدراسة أثبتت صحة هذه الفرضية فكل عملية تنموية مبنية على أساس وفرة الموارد مع مراعاة الاستغلال الأمثل ها من خلال توجيهها بشكل صحيح

العامل الذي يحد من الفقر ويقضي على البطالة ويحسن المستوى المعيشي ويعطي دفع جديد للاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والقائلة: نجاح التجربة الفيتنامية راجع إلى تفعيل المفهوم الحقيقي للتمويل المصغر القائل أن التمويل المصغر هو التمويل المصحوب بالخدمات والمجاور للمستفيدين منه. فالدراسة أثبتت صحة هذه الفرضية بالنظر إلى أن التجربة ترتكز على تقريب المؤسسات الممولة من الأشخاص الذين يطلبون التمويل وذلك من خلال تجربة البنوك المتنقلة والتي سمحت بتقريب البنوك من الاشخاص طالبي التمويل مع مرافقتهم بخدمات غير مالية تكميلية العامل الذي سمح بنجاح نشاطات التمويل المصغر واعطائها دفع جيد في خلق حركة تنموية سريعة تستجيب لتطلعات الفئات الأكثر حرمانا كما خلقت مناصب عمل العامل الذي سمح باستقرار البلد من الناحية الاقتصادية.

ثانيا : نتائج الدراسة : بعد دراسة الموضوع و الوقوف على مختلف الجوانب التي تمثل اهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية :

- ❖ التمويل المصغر أصبح صناعة قائمة بذاتها في الكثير من بلدان العالم ويدر حجم أصول كبير جدا في الكثير من مناطق العالم.
- ❖ نجاح التمويل المصغر مرتبط بوجود الخدمات التكميلية المرافقة التي تسمح للفئات الأكثر هشاشة بتحقيق مردودية مقبولة لمشاريعهم.
- ❖ تعتبر تجربة الفيتنام تجربة رائدة في صناعة التمويل المصغر من خلال ما يعرف بالصيرفة المتنقلة والتي تصل إلى الفئات الفقيرة المستهدفة.
- ❖ تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر المؤسسة الوحيدة التي تسهر على تقديم خدمات التمويل الاصغر في الجزائر رغم أنها مؤسسة غير مالية.
- ❖ غياب منتجات التمويل المصغر على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر.

- ❖ يساهم التمويل المصغر الممول من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة مهمة في مكافحة الفقر والقضاء على البطالة بالجزائر فحسب الدراسة إلى غاية نهاية جوان 2020 تم استحداث ما يقارب مليون ونصف منصب شغل وهو ما يبرر الدور المهم لهذه الالية في التنمية الاقتصادية.
- ❖ تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي ، رفع مستوى المعيشة ، القضاء على الفقر ، الجهل و التخلف ، إلا ان هذه العملية تتصادم في الدول النامية بمجموعة من المعوقات الاقتصادية ، السياسية ، و الإدارية ، التي تحول دون تحقيق العملية التنموية بفعالية .
- ❖ تعتبر تجربة الجزائر في صناعة التمويل المصغر متواضعة إذا ما تم مقارنتها مع دول أخرى.
- ❖ التمويل المصغر أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يعرف بمناطق الظل ، ونجاحه مرتبط بمدى جوارية الخدمات المقدمة.

ثالثا : الاقتراحات و التوصيات : من خلال تناولنا لهذا الموضوع فإننا نوصي بالمقترحات التالية :

- ❖ ضرورة تطبيق التجربة الفيتنامية المتعلقة بالصيرفة المتنقلة في الجزائر .
- ❖ العمل على إدماج منتجات التمويل المصغر في البنوك الجزائرية.
- ❖ ضرورة تقديم مزيد من الخدمات التكميلية المرافقة للتمويل المصغر من خلال العمل على إرساء ما يعرف بالشباك الموحد قصد تقريب المستفيد من التمويل من كل الخدمات التي يحتاجها.
- ❖ العمل على تفعيل التمويل المصغر الاسلامي ضمن نظام الصيرفة الاسلامية .

- ❖ اعادة النظر في طريقة تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد الوصول إلى ما يعرف بمناطق الظل والحرص على ايلاء أكبر للخدمات التكميلية المرافقة.

رابعا : آفاق الدراسة :

معالجتنا لموضوع التمويل المصغر وتحليل أثاره على التنمية الاقتصادية بالجزائر آثار الكثير من الاشكاليات أجابت الدراسة على جزء منها وفي نهاية المطاف الكثير من الأسئلة أصبحت واقعا يفرض نفسه ارتئينا أن تكون مفتاح لدراسات أخرى تعتبر بمثابة آفاق لبحثنا ولعلى أهمها.

- ❖ متطلبات إدماج منتجات التمويل المصغر في البنوك الجزائرية.
- ❖ نحو تفعيل منتجات التمويل المصغر ضمن نوافذ البنوك الاسلامية.
- ❖ محددات إرساء البنوك المتنقلة بالجزائر.
- ❖ محاولة نمذجة إسهامات التمويل الاصغر في التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- ❖ آليات تفعيل المرافقة للمستفيدين من خدمات التمويل المصغر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

1-أحمد رمضان نعمة الله ، وآخرون ،**التنمية الاقتصادية ومشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، دون سنة نشر .

2-حربي محمد عريفات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المكتبة الوطنية، ط2، عمان، الأردن، 1997.

3-رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية** ، دار الوفاء لنشر الاسكندرية ،الطبعة الاولى ،2011

4- سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1988.

5-صلبحة مقاوسي ،هند جمهوني، **قراءات حديثة في التنمية**، 2010/2009،جامعة باتنة

6- عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1999.

7-عبد اللطيف مصطفى ،عبد الرحمان بن ساتية ، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ،مكتبة حسن العصرية ، لبنان، الطبعة الأولى ، 2014.

8- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

9-عبد المطلب عبد الحميد، **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر**، الدار الجامعية الاسكندرية، ط1، 2013.

10- عصام عمر مندوز، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية** ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2011 ..

11- علاء فرح طاهر، **التخطيط الاقتصادي** ، دار الراية لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2011 .

12- علي جدوع الشرقات، **التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2010 .

13- فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.

14- ليث عبد الله القيهيوي ، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد الطبعة الأولى الأردن 2012 .

15- محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007 .

16- محمد صالح تركي القريشي، **علم الاقتصاد والتنمية**، اتراك للنشر والتوزيع، ط1 ، الاردن، 2010.

17- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليني، **التنمية الاقتصادية**، 2000.

18- محمد عبد العزيز عجيمية ،وآخرون ،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية ،الطبعة الثانية الاسكندرية،2011.

19- محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997.

20- مرحث القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات** ، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن 2007.

21- نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية الأسس والنظريات والتطبيقات العلمية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.

ثانيا : المذكرات والرسائل الجامعية :

22- خليل عبد الكريم، **تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعمهم و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، دراسة فرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

23- امنة الكيتدحي، **قرض مصغر كوسيلة لتميل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمسيلة**، مذكرة ماستر

في تخصص : المالية والتجارة الدولية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الموسم الجامعي : 2018/2017 .

24- إيمان بوزيد، **أثر المؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية : 2016-2015.

25- بن علية نور الهدى، جمعية فاطمة الزهراء، **مساهمة التمويل الأصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب(ANSEJ)والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)**، فرع ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

26- بورعدة حنان ، **تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ،المغرب** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية: 2017/2016 .

27- بوزيد، **التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر(دراسة حالة الجزائر2005-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية ، جامعة العربي مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية: 2013-2012.

28- حفاف سمية، **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة**، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة جامعة ورقلة ، السنة الجامعية :2013 -2014.

29- خير الدين حمزاوي، **دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية دراسة حالة السودان** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص تمويل التنمية ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،السنة 2016/2017 .

30- شرقي محمد نجيب المدعو الحاج، **دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال كلية حقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2018/12/13.

31- صالحي ناجية، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية اقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2019/2018 .

32- صدوقي منال، سعيد قوادري نعيمة، **إدارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة مابين2016-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة ،2017.

33- عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، سنة 2016-2017.

34- غيتيري ابو قاسم شمس الدين، **اثر القرض المصغر على نوعية حياة العائلات الريفية(دراسة تطبيقية لولاية تلمسان)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2017-2018.

35- قنادزة جميلة ، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،

تخصص: تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان ، السنة الجامعية : 2017/ 2018 .

36- كريمة ميلي، **التمويل المصغر وأليات تنفيذه في الجزائر (دراسة حالة وكالة دعم وتشغيل شباب بansej مسيلة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص : اقتصاديات البنوك وتمويل ، كلية علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية : 2015-2014.

37- ليلى العجال ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي،** مذكرة شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق تخصص الديمقراطية والرشادة ،جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية :2009_2010 .

38- مالمي نجيبة ، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الحالة الوكالية لتسيير القرض المصغر ANGEM**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية : 2018_2019

39- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006.

ثالثا : المقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة :

40- أمين قسول، **التمويل المصغر كألية لتحقيق أول الأهداف الانمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر والجوع بالبلدان النامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد4، 2011.

41- بلاغ سامية ، **دور المؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، العدد12، مارس 2016..

42- طوايدية أحمد، **القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد16، يوليو 2010

43- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر الأليات والأهداف و التحديات المحلية العربية للإدارة**، مجلة جامعة الدول العربية، المجلد 29، العدد01، يونيو2009.

44- عصام محمد الليني، **انجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر من الاشارة الى التجربة بنك الاسرة السودان**، مجلة الدراسات الاقتصادية اسلامية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان ، المجلد 19، العدد01، 2013.

45- عمران عبد الحكم ، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر(دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائرNEA-PADSEL)**، مجلة العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، العدد16، 2016.

46- مصطفى طويطي، ليديا الوزاني، **تجربة تمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMK** ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية العدد 7جوان 2017.

رابعا : المداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية :

47- أحمد أمين سعد الله ، محمد طالبي، **واقع مكافحة ظاهرة الفقر في العالم العربي والاسلامي من خلال تجربة بنوك الفقراء**، مداخلة ملتقى الدولي حول " **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**" جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يومي 15و16 نوفمبر 2017.

48- اصلاح حسن عبد العوض ،**ادارة التمويل الأصغر الدورة التدريبية الأولى(بنك السودان المركزي)**، ورقة بحثية، السودان، مايو، يونيو، 2008.

49- آيت عكاش سمير ، **تجربة القرض المصغر في خلق مناصب الشغل – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2014)، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة ، يومي 11 و 12 نوفمبر

50- سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الاستراتيجية**، ورقة بحثية لملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، كلية علوم اقتصادية و، تونس،27-29 جوان2013.

51- عمران عبد الحكيم، **مساهمة برامج التمويل المصغر في تحقيق الأهداف التنموية** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، صفافس، تونس، يومي27- 29 جوان 2013.

52- عمران عبد الحليم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودوره في القضاء على الفقر والبطالة**، مداخلة حول الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، مسيلة ،2011.

53- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة صندوق زكاة الجزائر)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013.

54- موالدي سليم، **التمويل الاسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة: متطلبات استدامته وآليات تنميته لمحاربة الفقر في المجتمعات الاسلامية**،.

55- ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة 16/15 نوفمبر 2011.

56- هبة نصار، **الاطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر**، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية،1-3 مارس 2006.

خامسا :التقارير :

57- تقرير المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء، **الخدمات المالية للفقراء الريفية** ومنظمة سبحاب.

58- تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مودز الجهات المانحة11مارس2003.

59- تقرير حول " **صناعة التمويل الأصغر في مصر** ، الهيئة العامة للرقابة المالية "مصر أبريل، 2010.

60- المجموعة الاستشارية المساعدة للفقراء، برنامج التمويل الأصغر رقم06، يناير كانون الثاني، 2006..

سادسا: القوانين والتشريعات :

61- المرسوم الرئاسي رقم 04-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخ في 22 جانفي2004 **المتعلق بجهاز القرض المصغر** العدد02.

سابعا : المحاضرات :

62- محمد فاتح عبد الوهاب العتيبي، **التعاونيات وبناء القدرات و التمويل الأصغر**، محاضرة مقدمة بمنتدى المحكمين الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ، الخرطوم.

ثامنا : المواقع الالكترونية :

63- دراسة على الرابط الالكتروني : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104565 تاريخ الاطلاع : 2020/09/02.

64- الوكالة الوطنية لطوير القرض المصغر ، الموقع الالكتروني : https://www.angem.dz، تاريخ الاطلاع : 2020/04/11 .